



الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

**خطاب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية):** تكابد أمتنا الأرض والبشرية نتيجة للأزمات البيئية والمناخية والمالية والغذائية الناتجة عن الرأسمالية الضارية واللاإنسانية التي تحيل حياة الإنسان وأمتنا الأرض إلى سلعة. وأمامنا اليوم فرصة تاريخية لبناء عالم جديد ومختلف، ويجب أن نفعل ذلك دون

إبطاء. وجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يكون معبراً عن تلك الولاية التي تطالبنا بها أمتنا الأرض والإنسانية. ونحن نرحب باقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي يشمل مقترحات بوليفيا وشعوب العالم لاحترام أمتنا الأرض ومفهوم الوئام مع الطبيعة. والقضي ليست مجرد بيان سياسي بسيط. بل إنه التزام مشترك مع العالم كله لتغيير رؤانا للتنمية إلى رؤية كلية أكثر شمولاً. وما نقترحه على العالم هو عيش الرفاه، في وئام مع أمتنا الأرض، وبناء ثقافة حياة قائمة على التكامل والتضامن والسلام.

لقد فقدنا الاحترام لأمتنا الأرض. واليوم، بتنا نتاجر ونتلاعب بها، مما يهدد الحياة بخطر بالغ. وفرضية اعتقاد الإنسان أنه هو رب الطبيعة وسيدها أصبحت حقيقة الآن أكثر من أي وقت مضى. والإنسان، بتشجيع من الرأسمالية، حول كل شيء إلى سلعة تباع وتشتري في الأسواق، بما في ذلك التلاعب في الجينات وتدمير البشر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



طلب المياه على المتوفر منها، وسيزداد هذا الواقع سوءاً عاماً بعد عام. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون الطلب على المياه قد زاد بنسبة ٣٠ في المائة. وفي عام ٢٠٥٠، سيعاني أربعة بلايين نسمة من شح المياه بصورة حرجة في سياق تغير المناخ.

في بوليفيا، ووفقاً لحق الإنسان في المياه ولدستورنا، وبفضل البرنامج الوطني المعروف باسم مياهي، بلغنا أهداف الألفية بالفعل قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد. وإعلان حق الإنسان في المياه يعني أنه لا يمكن خصخصتها. فالماء هو الحياة، ولا يمكن أن يكون موضع ترحيب أو سلعة للتجارة. وبالمثل، فإن معالجة أوجه التفاوت الاجتماعي الخطيرة والخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والاتصالات ومرافق الصرف الصحي الأساسية، فضلاً عن التعليم والصحة، يجب أن يكون حقاً من حقوق الإنسان.

ولدينا خطة معلقة للقضاء على الفقر والجوع، ولكن ذلك يستوجب أيضاً مكافحة قوى رأس المال والسوق اللانسانية عديمة الرحمة، وقوة المصارف والمرايين المنتشرين في كل مكان الذين يترجون من التزعة الاستهلاكية والجوع. وما يسمى بالصناديق الانتهازية تعبير عن ذلك. أولئك هم وكلاء النهب المالي الذين يعيشون على المضاربة والسرقة من البلدان النامية مع الإفلات من العقاب، وانتزاع الخبز من أيدي الفقراء، ويمارسون الابتزاز والاحتيايل بمساعدة النظم القانونية للرأسمالية. تلك هي القوى التي تسبب الأزمة المالية وتستفيد منها.

ولا بد لنا من تغيير عميق للهياكل الإقصائية للمؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من تغيير الهيكل المالي العالمي. ولا يمكن أن تكون إدارة تلك المنظمات حكرًا على الدول المتقدمة النمو التي تبتز البلدان النامية، وخاصة الأشد فقراً، وتتسلط عليها من خلال استراتيجيات مالية ذكية. وهذا ما نسميه القضاء على الاستعمار المالي.

إن حياة الإنسان والطبيعة وسعادتهما ينبغي أن تكونا علة وجود أي رؤية بشأن التنمية أو أدائها أو التركيز عليها. وأي تصور بشأن التنمية لن يكون مجدياً إن لم يحترم الحياة ويدعمها. فالنمو الاقتصادي وحده لا يؤدي إلى تحقيق الحقوق الاجتماعية والمعيشة الجيدة. وأفق المساواة يستدعي توزيع الثروة والتمكين الاقتصادي والسياسي للفقراء والمستبعدين والمهمشين. وهو يتطلب تعزيز المجتمعات المحلية وبناء مجتمعات التضامن لا المجتمعات الحصرية القائمة على تراكم الثروات وبحكمها المال والطمع وحشع السوق.

وإلى جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين، لا بد لي من التأكيد على الأهمية الأساسية لاستعادة سيادة بلدانا وشعبنا على مواردنا الطبيعية. فاستعادة السيطرة على مواردنا الطبيعية هو سبيلنا الوحيد لكي يتسنى لنا تحقيق منافع أكبر لشعبنا، ولا سيما القضاء على الفقر والاستثمار في التنوع الاقتصادي والتصنيع والبرامج الاجتماعية.

لكل بلد الحق في تحديد أولوياته واستراتيجياته للتنمية، ولكن من المهم أن تدعم تلك الاستراتيجيات الوظائف البيئية والنظم الإيكولوجية لأمننا الأرض في إطار من التكامل والدعم المتبادل بين الأنظمة الإنتاجية والمجتمعات والطبيعة. ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين حقوق أمننا الأرض والحق في التنمية وحقوق الشعوب الأصلية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن حق الفقراء في الخروج من دائرة الفقر. والتكامل والدعم المتبادل هي أدوات الحفاظ على أمننا الأرض، وليس الحوافز التجارية. وفي هذا الصدد، فإننا نختلف عن أتباع ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

وثمة مسألة مهمة ينبغي الترويج لها في إطار خطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥، وتتمثل في حق الإنسان في المياه وحق أمننا الأرض في التمتع بالمياه لإعادة الاستنبات وتجديد الحياة. فهناك ثلاثة بلايين نسمة يعيشون اليوم في مناطق يزيد فيها

الـ ٧٧، الذي عقد في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه في مدينة سانتا كروث دي لا سيررا، في بوليفيا. وقد اعتمد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في مجموعة الـ ٧٧ والصين إعلاناً بعنوان "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم" (انظر A/68/948)، الذي يؤكد مبادئ الوحدة والتكامل والتضامن وبناء نظام عالمي جديد ينشئ نظاماً أكثر عدلاً وديمقراطية لما فيه مصلحة شعوبنا.

ونشيد بإتمام المعاهدة التجارية لشعوب التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية ١٠ سنوات من العمل الدؤوب من أجل تحقيق التكامل بين الشعوب. ويتجاوز ذلك العمل الأرباح التجارية، ويركز على النهوض بقيم التعاون والتضامن والتكامل. وفي هذه السنوات العشر، أصبحت معاهدة التحالف عنصراً فاعلاً رئيسياً في أمريكا اللاتينية والعالم.

ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، لقي ١٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم في سوريا، وفر ٣ ملايين شخص لاجئين إلى البلدان المجاورة. وتوافق بوليفيا على أن مستقبل سوريا ومصيرها يجب أن يحددهما الشعب السوري نفسه بممارسة كاملة للديمقراطية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتدين بوليفيا وترفض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، الأمر الذي أدى إلى الأزمة الراهنة في البلد. فالحرب التي شنت على العراق عام ٢٠٠٣ زعزعت استقرار المنطقة برمتها. لقد قيل أن العراق تمتلك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، وهي الحجة التي لا تزال إحدى أكبر الأكاذيب في تاريخ الاستعمار على الإطلاق. وبناء على هذه الكذبة، تم تدمير التعايش السلمي فيما بين مجموعات اجتماعية وعرقية ودينية. وقد أسفرت الحالة عن نشأة الجماعة الإرهابية المسماة "الدولة الإسلامية" والتي تفرض حرباً جديدة تهدد المنطقة برمتها. وترفض بوليفيا العنف الشديد الذي تصرف به هذه

وما زال يوجد في عالمنا اليوم واقع مسيئ ومقيت، فهناك ١,٣ بليون من الفقراء وأكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية المزمن، فضلاً عن أوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء. ويعزى ذلك إلى التوزيع غير العادل للدخل، والوصول غير المتكافئ والتمييزي للثروة وسبل العيش والتمتع بالخدمات الأساسية. والزيادة في عدد الجوعى في العالم ترجع إلى الأزمة المالية، بلا شك. ولولا ذلك، لكان عدد الجوعى الآن أقل بـ ٤١٣ مليون شخص في العالم. غير أنه لن يتسنى القضاء على الجوع والفقر من دون تغيير الهيكل المالي الدولي. إن عنف الحرب يغذي أسوأ المصالح، كالسيطرة الجيوسياسية للدول الكبرى والشركات التي تؤجج النزاعات من أجل ضمان مصالحها الإمبريالية أو مصالح الاستعمار الجديد. واليوم، ما يعزز الحروب الاستعمارية الجديدة هي مصالح رأس المال. فبالأموال التي يتم إنفاقها على حملات الحروب، قد تتغلب البشرية على الكثير من مشاكلها، بما في ذلك فيروس الإيبولا، أو السل، أو الإيدز، أو حمى الضنك.

ولقد شهدنا مرة أخرى قسوة ووحشية أعمال الإبادة الجماعية التي تقوم بها حكومة إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ولذلك فقد ندنا بإسرائيل بسبب انتهاكها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان العالمية، وطالبنا بإجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة. وتوافق دولة بوليفيا المتعددة القوميات، شأنها شأن غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، على الحاجة الماسة للتأكيد مجدداً على شرعية قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بإهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وبناء دولة مستقلة داخل الحدود القائمة قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولذلك أكرر مرة أخرى الحاجة إلى الاعتراف بفلسطين باعتبارها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وبصفني رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، لا يفوتني أن أشير إلى أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة

حق قُوضَ بغزو وحشي عززته مصالح تجارية استعمارية. وقد تم انتهاز فرض الاستعمار، وانعدام الديمقراطية القائمة على المشاركة الحقيقية، ومصالح الشركات الأجنبية، للإيقاع بين الشعبين البوليفي والشيلي، الشعبين الصديقين اللذين تم اقتيادهما لحرب تصب في مصلحة الشركات عبر الوطنية. ونظرا لإيمان بلدي الراسخ بالسلام والوثام وتعزيزهما في علاقاتنا مع جميع جيراننا، فقد لجأنا إلى محكمة العدل الدولية بحثا عن الحوار لإيجاد حل سلمي بحسن نية لتزاع طال أمده على منفذ سيادي إلى المحيط الهادئ.

وطلبنا لا يسعى إلى تغيير النظام الدولي للحدود والتخوم أو تهديد المعاهدات الدولية، على النحو الذي ربما صورته حكومة شيلي للشعب. بل على العكس، فإن بوليفيا احتجت بالقانون الدولي ومبادئه في تسوية مسألة المنفذ السيادي إلى المحيط الهادئ بصورة منهجية وبحسن نية. فالحل السلمي والفعال فيما يتعلق بحصول بوليفيا على منفذ سيادي إلى البحر سيكون في صالح شعبينا، والأجيال الجديدة، والمنطقة، والعالم أجمع. ولذلك، أدعو جميع البلدان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة إلى الانضمام إلينا، ليس فقط إلى بوليفيا، بل وإلى جارتنا شيلي، في هذا التحدي الذي يواجهه السلام والعدالة وسيادة القانون.

يجب علينا القضاء على العنف والحرب، وإدانة الحرب الاستعمارية لتلك القوى العالمية التي ترى بعجرفة أنها تجسد المثل العليا للحرية. فالدول الاستعمارية تستخدم ما لديها من وسائل اتصالات للتلاعب بإرادة الناس وعواطفهم.

إنها تكذب وتمارس الخداع مع الإفلات من العقاب. وهي تقسم الأمم والمجتمعات وتؤلب بعضها على بعض للتشجيع على شن الحروب، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية ووضعها في خدمة عواصمها الأجنبية.

إن هذا القرن هو قرن السلام، ولكنه السلام الذي يقترن بسيادة الشعوب وحريتها، وليس بالسوق الحرة. إنه قرن

الجماعة الإرهابية ضد المجتمع المدني، وتؤكد بكل صدق أنه ما من شيء يبرر العنف بين الأشقاء.

لقد علمنا غزو العراق، وغيره من الأحداث التاريخية، درسا مفاده أنه حيثما تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تخلف الدمار والكراهية والبؤس والموت، كما تضع الثروة في أيدي أولئك المستفيدين من الحروب، وهي الشركات عبر الوطنية لصناعة الأسلحة وصناعة النفط. ويجب علينا الاستفادة من ثقافة السلام للقضاء على التعصب المتطرف، لكن أيضا الحرب الاستعمارية التي روجت لها الولايات المتحدة، التي عند مواجهتها بالحرب، تهدد بحرب أخرى. لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل بناء وتعزيز السلام، وليس تبرير الحروب والغزوات.

إن استخدام الحرب ضد الحرب لا ينتج عنه سلام. إنها معادلة ذات عواقب وخيمة - معادلة الموت والمواجهة التي لا نهاية لها. يجب علينا إيجاد حل للأسباب الهيكلية للحرب، وهي: التهميش، والفقر، وانعدام الفرص، والإقصاء الثقافي والسياسي، والتمييز الاجتماعي، وعدم المساواة، واغتصاب الأراضي والاستيلاء عليها، والرأسمالية الجائرة، وديكتاتوريات مصالح الشركات عبر الوطنية. إننا نستمع هنا كل عام إلى السيد أوباما يلقي خطابا عن الحرب والخطورة والتهديدات التي تتعرض لها شعوب العالم. وهو أيضا خطاب التعصب المتطرف.

أما الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا فهو الأداة الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة في حرصها على تدمير الثورة واستعادة سيطرتها على الأراضي الكوبية. إن الحصار المفروض على كوبا هو أقسى وأطول نظام جزاءات انفرادية يطبق ضد بلدي وأكثرها جورا على الإطلاق. فالحصار عمل من أعمال الإبادة الجماعية. يجب إنهاء الحصار الاستعماري فورا.

ونريد أن نؤكد أمام هذه الجمعية على الحق التاريخي للشعب البوليفي في أن يكون له منفذا على البحر - وهو

**الرئيس مدينا سانشير** (تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف أن أشارك في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تمثيل الجمهورية الدومينيكية شعبا وحكومة. أود أن أعرب عن خالص التهاني للسيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للدورة الحالية. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على الشرف الذي أسبغته على بلدنا بدعوتنا إلى المشاركة في مبادرة التعليم أولا. وآمل أن يكون قد استطاع في زيارته الأخيرة إلى بلدنا ملاحظة أن الأولوية التي تولي للتعليم في الجمهورية الدومينيكية أفضل دليل على ظهور آمال جديدة في بلدنا. صحيح أن الأخبار التي تحمل الأمل في طياتها تتصف بقيمة خاصة في هذه الأيام عندما لا تكون وفيرة جدا.

بصفة عامة، إن العصر الذي نعيش فيه يشكل تحديات رئيسية لمهمة المنظمة - حفظ السلام، وتشجيع التنمية، وجعل التعليم والصحة حقا لجميع سكان الأرض. وكما ندرك جميعا، ثمة أزمة شهدها القطاع المالي قبل حوالي ست سنوات في البلدان المتقدمة النمو، وامتدت بسرعة إلى جميع القطاعات الإنتاجية، وأثرت على الكوكب بأسره. وآثار هذه الصدمة الاقتصادية لا تزال ماثلة، وترجمت إلى عشرات الملايين من العاطلين عن العمل، والملايين من عمليات الإحلاء، وتخفيضات كبيرة طالت الفوائد الاجتماعية في بلدانا.

إن دولة الرفاه، وهي الأداة التي أنتجت بعضا من أعظم أوجه التقدم في التنمية والأمن عبر التاريخ، كانت عرضة للخطر. أما اليوم، فنحن نعيش التناقض بين رؤية كيف أن ذلك المثل الأعلى للنمو المستدام والعدالة الاجتماعية يصبح أكثر هشاشة في بلدان المنشأ، في حين تتم ولادته من جديد في البلدان الناشئة. وبينما تعتمد البلدان المتقدمة النمو سياسات التقشف والتعديلات الهيكلية، وهي مفاهيم مألوفة للأسف في أمريكا اللاتينية، نرى أن هناك برامج اجتماعية تنتشر في

الاتفاقات التي تتعلق بالحرية والحياة والسلام، وليس الاتفاقات التي تتعلق بحرية المتاجرة في الحياة. لن يكون هناك وئام إذا عمدت الإمبراطوريات المتغطرسة والاستعمار المتجدد إلى مضايقة البشر والثقافات وشعوب العالم، وإلى اضطهادهم وقتلهم. فلا بد لإمبراطورية المال، وامبراطورية الأسواق، وامبراطورية صناعة الأسلحة من السقوط بأكملها، بغية افساح المجال لحكمة الحياة، والعيش في سلام ووثام.

وتلخيصا لهذا الكلام مع الشعور بأكبر قدر من الاحترام والاعجاب للجمعية العامة، أود القول إنه إذا كنا نريد وضع حد للفقر، وإذا كنا نريد الدفاع عن الحياة وأمننا الأرض، فإن سبيلنا الوحيد يكمن في وضع حد للنظام الرأسمالي والأفكار المتعجرفة، تحقيقا لرفاه البشرية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيماء، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد دانيلو مدينا سانشير، رئيس الجمهورية الدومينيكية**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطحب السيد دانيلو مدينا سانشير، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانيلو مدينا سانشير، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الريفية. وبفضل هذا التدبير وغيره من التدابير، تراجعت نسبة الفقر الإجمالي طوال الأشهر الثمانية عشر الماضية في الجمهورية الدومينيكية بنسبة ٦ في المائة، وتراجع مستوى الفقر في المناطق الريفية بنسبة ٩ في المائة. بعبارة أخرى، في غضون ثمانية عشر شهرا رفعنا ما يزيد على نصف مليون شخص من برائن الفقر. وسوف نواصل العمل بلا كلل، وننفذ السياسات التي تضع الاقتصاد في خدمة الشعب بأسره، وتتخذ التدابير لمكافحة الفقر وعدم المساواة بطريقة مستدامة، ونواصل إرساء الأساس لما سيكون يوما ما دولة الرفاه الكامل في الجمهورية الدومينيكية.

إنه شرف لنا أن نكون إحدى الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة الذي، كما يعلم الجميع، حدّد للمنظمة هدفها المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وينبغي لنا أن نعترف بأن عام ٢٠١٤ يشكل تحديات رئيسية أمام تحقيق هذا الغرض النبيل. ففي أنحاء مختلفة من العالم، تنشبت صراعات عنيفة بين المجتمعات المحلية أو الشعوب أو الدول. وتتنوع سياقات تلك الصراعات، ولكن شيئا واحدا يظل ثابتا - ألا وهو المدى الذي بلغته المظالم الماضية في تشكيل هويتنا في الوقت الحاضر، ومدى خطورة أن يسمح المرء لهذه المظالم بأن تعمل على إغراقه. ونحن نراقب في حيرة وسخط حدة هذه الصراعات العنيفة التي تنشبت في شتى أنحاء العالم.

يشهد الشرق الأوسط مرة أخرى مسرحا للترعة الطائفية الأكثر دموية، وهو ما ندينه من هذه المنصة بكافة مظاهره. في تاريخ جميع الدول أو المجتمعات المحلية، بدون استثناء، هناك تاريخ طويل من سوء الفهم والخلافات والمنازعات التي يمكن أن تستخدم في بعض الأحيان لإثارة أسوأ المشاعر. تلك المشاعر يمكن أن يتلاعب بها أشخاص يسعون إلى توطيد السلطة، أو تأجيجها من جانب جماعات متطرفة ليس لديها

مختلف أنحاء هذا الكوكب، مع رفع ملايين الناس من برائن الفقر، والتخفيف من حدة التفاوتات القائمة.

وفي الجمهورية الدومينيكية، الطريق أمامنا لا يزال طويلا، ولكننا نتخذ خطوات ثابتة في مجال مكافحة الفقر وعدم المساواة. إننا بلد صغير ولكننا لا نفتقر إلى الطموح. لقد التزمنا أمام شعبنا ومواطنينا بوضعهم في صميم سياستنا العامة. وأرسينا لأنفسنا الهدف المتمثل في أن نصبح بلدا متقدما النمو ومزدهرا، حيث لا يكون تكافؤ الفرص مثاليا فحسب، وإنما حقيقة واقعة كل يوم.

وبغية تحقيق ذلك، وضعنا خطة رئيسية على الصعيد المحلي تحظى منا بمنتهى الأولوية كدولة، ألا وهي التعليم. لهذا السبب، ضاعفنا الميزانية الحالية للتعليم الرسمي، وخصصنا له نسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن ذلك أن يمكننا من القيام بتوسيع البنية التحتية للمدارس أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا، وكفالة حصول جميع البنات والبنين، دون استثناء، على التعليم الرسمي الجيد. كما أنني فخور بأن أقول للجمعية إنه في نهاية هذا العام، وبفضل جهود آلاف المتطوعين، سوف نكون قادرين على إعلان بلدنا خاليا من الأمية.

وبالنسبة إلى الصحة، وهي ثاني ركيزة أساسية لدولة الرفاه، نحن نحرز أيضا تقدما كبيرا. فقد ألغينا السداد التشاركي في جميع المستشفيات الحكومية. وفي كل سنة، نضيف ٤٥٠.٠٠٠ مشترك إلى نظام التأمين الصحي المدعوم.

كما نعطي الأولوية لدعم صغار المنتجين الزراعيين. لقد قمنا بزيارة المجتمعات المحلية الريفية كل أسبوع على مدى العامين الأخيرين، واستمعنا إلى الناس، سعيا لإيجاد السبل لمساعدتهم، من قبيل توفير القروض، والتدريب، والبنية التحتية. وكانت النتيجة التي يرصدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انبعاث الريف الدومينيكي، بما في ذلك تحسين قدرته على تغذية البلد، وخلق فرص العمل في المجتمعات المحلية

أننا، من خلال الاستجابة لها والتوصل إلى اتفاقات في كل مجال من تلك المجالات، تمكنا في بضعة أشهر من إحراز التقدم الذي لم تتمكن من إحرازه في العقود الماضية.

شيئا فشيئا، نمضي إلى الأمام. ونكتشف أن الجراح القديمة لا تعوق المضي قدما على هذا المسار، لكنها تلتئم إذ نمضي قدما. وطالبت شعوبنا بأن نمارس الشجاعة اللازمة لاتخاذ الخطوة الأولى. وسنواصل قطع الخطوات حتى نحقق هدفنا المتمثل في دولتين تنعمان بالحرية وتتمتعان بالسيادة والاستقلال وتتعاونان لصالح شعوبهما، استناداً إلى سيادتهما.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة من على منصة الجمعية العامة لتوجيه دعوة. وكما قلت من قبل، بدأت حقبة جديدة في العلاقات الهايتية الدومينيكية. في تلك المرحلة الجديدة، نود أن نحظى بدعم المجتمع الدولي. وأحد الإجراءات الرئيسية الرامية إلى تعزيز سيادة الجمهورية الدومينيكية، وكفالة حقوق الأفراد الذين يعيشون على أراضيها، هي أن نقدم لهم جميع الوثائق ذات الصلة. وكما يعلم الأعضاء، فإن العديد من هؤلاء الناس من هاييتي. ومن أجل تنظيم مركزهم في أراضي الجمهورية الدومينيكية، يجب أولاً أن يقدموا أوراق إثبات الهوية من بلدانهم الأصلية، ويفتقر العديد منهم، للأسف، لتلك الأوراق. وتبذل هاييتي جهداً للتوصل إلى هؤلاء الهايتيين وتزويدهم بالوثائق التي تثبت أنهم رعاياها. بيد أن الموارد التقنية والاقتصادية محدودة في هاييتي. وأعربت في الماضي العديد من المنظمات الدولية والبلدان عن قلقها إزاء مصير المهاجرين الهايتيين. ونتشاطر ذلك القلق لأسباب إنسانية، نظراً لأن ذلك يؤثر علينا بوصفنا البلد المضيف الرئيسي.

ولذلك أشير إلى أن الآن وقت ممتاز للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ومن خلال إجراءات محددة وبسيطة نسبياً، يمكن أن يضطلع المجتمع الدولي بتأثير كبير ودائم في حياة هؤلاء الأشخاص. وأطلب تقديم المساعدة إلى هاييتي. نأمل أن يساعد

ما تخسره. سيكون هناك دائماً شخص ما يبقى التزايعات القديمة قائمة. سيكون هناك دائماً شخص ما لا مانع لديه من التضحية بالمصالح الحقيقية للشعب في ذلك الوقت بسبب أخطاء الماضي المسجلة في كتب التاريخ.

بيد أن هناك الكثير من الأمثلة خلافاً لذلك. وهناك في جميع أنحاء العالم شعوب وبلدان تمكنت من تجاوز ماضيها من أجل التركيز على بناء المستقبل الذي تصبو إليه من أجل أبنائها والأجيال الجديدة. فسواء كان مد الجسور بين البلدان التي شهدت نزاعاً في وقت سابق، كما فعل الاتحاد الأوروبي، أو فيما بين المجتمعات التي قررت أن تتقاسم نفس الدولة، كما هو الحال في جنوب أفريقيا. يمكن أن يجد الأمل سبيله بل يجب أن يجده.

كما أود، إذا سمحتم لي، إثارة مسألة تبيح قدراً من التفاؤل من منطقتنا الكاريبية. في العام الماضي، بدأنا عملية الحوار مع جارتنا هاييتي، الأمر الذي يمكن اعتباره تاريخياً. بالطبع حالتنا فريدة ولكن ليس إلى درجة عدم تكرارها في أجزاء أخرى من العالم. كما يعرف الأعضاء ربما، منذ نشأة الجمهوريتين، كان هناك تاريخ طويل من أوجه سوء التفاهم والخلافات التي أدت إلى اعتماد كل بلد صورة مشوهة عن البلد الآخر.

وصحيح أن في ماضينا فصلين من الفصول المؤلمة، اللذين يشكلان جزءاً من هويتنا. ومع ذلك، إذا قصرنا هويتنا على تلك الفصول القليلة، ستتأثر هويتنا. وتاريخنا ثري للغاية فيه مئات الفصول. وفي كثير منها، يمكن أن نجد الإلهام لتوجيهنا نحو مستقبل أفضل وهوية أكثر اكتمالاً وأكثر ثراءً وأكثر إنسانية لأن ذلك أساساً ممتازاً للتفاهم. في كلا البلدين، هناك ملايين الأشخاص الذين يسعون إلى أفضل أشكال التنمية، والتعليم، والرعاية الصحية والأمن والوظائف، وإلى مزيد من الفرص. تلك مطالب محددة تتطلب تدابير محددة. والحقيقة

اصطحب السيد دانيلو مدينا شانشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس كينياتا (تكلم بالإنكليزية):** من دواعي سروري البالغ أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. بصفتي الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، يسرني بشكل خاص رؤية صاحب المقام السيد سام كوتيسا يتولى رئاسة الجمعية العامة. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم حكومتي أثناء فترة رئاستكم.

أود أن أبدأ بضمّ صوتي إلى أصوات كل أولئك الذين دعوا إلى الاهتمام على نحو عاجل ومطّرد بالأزمة الناجمة عن فيروس الإيبولا المدّمّر في ليبيريا وسيراليون وغينيا. وعلاوة على مأساة الآلاف الذين فقدوا أرواحهم وأحباءهم، والعديد من الأشخاص الآخرين الذين يعيشون في ظل ذلك التهديد، هارت سبُل المعيشة والأعمال، ويستمرّ انحسار التطلعات إلى الرخاء المشترك يوماً بعد يوم. وكينيا تقف متضامنة مع البلدان المتضررة بهذا الفيروس المدّمّر.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قدّم الشعب الكيني مليون دولار للجهد الرامي إلى السيطرة على الأزمة، ونحن

المجتمع الدولي هايتي في توثيق هوية أبناء شعبها على أراضيها وفي بلدنا، إذ أن التوثيق هو الخطوة الأساسية الأولى للتمتع بمجموعة واسعة النطاق من الحقوق. وينبغي ألا نسمح لعيوب تقنية قليلة أن تسمي عقبة في سبيل تحقيق تلك العملية الواعدة واللازمة التي تنطوي على قدر كبير من الإمكانيات، على غرار تلك المرحلة الجديدة من التعاون بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

هناك أوقات تبدو فيها أفضل تطلعاتنا هشة. هناك أوقات يشير فيها الأشخاص الساحرون، لا أعلم بموجب أي نوع من قوانين الاقتصاد أو قوانين التاريخ، إلى أننا حتما سنكرر أخطاء الماضي. ويقولون أنه لا يمكن التغلب على الفقر، وأن فجوة عدم المساواة ستتسع دائماً وأن مظالم الماضي ستولد من جديد في كل جيل جديد. بيد أننا نعلم أن أيا من ذلك يجانبه الصواب. نعلم أين ننظر للعثور على درب الأمل. ليس علينا إلا أن ننظر إلى الأقرب، ألا وهو شعبنا واحتياجاته اليومية الأساسية والآمال التي تحفزه على مواصلة الكفاح. وإذا أمعنا النظر، نرى أن الاقتصاد ليس سحناً ولكنه يمكن أن يمثل أداة لتحسين حياة الشعوب. ونجد أن الشعوب حرة، حرة في أن تعرف أي أجزاء من ماضيها ترغب في استخدامها للاستشاد بها في تحديد مستقبلها، وأي الأجزاء ترغب في أن تنحيها جانبا.

سنجد سبيلاً للعمل معاً، كما فعلنا مع الجيران الذين تتشاطر معهم جزيرة، أو كما وجدنا أمس، خلال مؤتمر قمة المناخ، مع البلدان الأخرى التي نتقاسم معها الكوكب. يطالب المواطنون الذين نمثلهم، المستثمرون بشكل أفضل وعلى نحو متزايد، أن نفي بمسؤوليتنا والتزامنا المعلنين: صون السلام وتعزيز التنمية، وجعل التعليم والرعاية الصحية حقين مكفولين لجميع سكان هذا الكوكب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتو.



ويجب على خطة التنمية العالمية الجديدة أن تعالج كامل التحديات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين. ومعالجة مسائل التنمية الاقتصادية المطّردة، والمساواة بين الأمم، وتغيّر المناخ، والتصنيع، وفقدان التنوع البيولوجي والحماية البيئية يجب أن تترن بمواجهة التحديات التقليدية المتمثلة في الفقر، والمرض، والجوع وعدم المساواة بين الدول. لذا، يتعيّن على الخطة الجديدة أن تكون عالميةً وشاملةً ومستجيبةً لجميع البلدان بالتساوي، لكي تكون تحويلية من حيث تأثيرها.

لكننا في كينيا ندرك أنّ عدداً من العقبات تقف في طريق تحقيق خطة التنمية الجديدة. وأهم هذه العقبات المباشرة الإرهاب والتطرف العنيف. ونحن في كينيا نمرُّ بمرحلة دقيقة. فبينما نعمّق ديمقراطيتنا، نجد بلدنا مدفوعاً نحو خط المواجهة في حرب إقليمية وعالمية ضد الإرهاب. وأصبحنا مدركين بدقة أنّ التفاعل بين إرساء الديمقراطية من جهة والمكافحة الفعالة للإرهاب، من جهة أخرى، يضع تحديات صعبة أمام أمننا ومؤسسات حُكمنا. والأطراف الفاعلة الإرهابية تستغل على نحو متزايد المجال الديمقراطي الموسّع، مغذّية السياسة المحلية في بعض الأحيان ومؤثرة فيها. وما لم نستطع توفير منطقة عازلة فعالة لصدّ هذا التوجّه، فسيكون من الصعب على كينيا وبلدان أخرى تكريس الديمقراطية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالإضافة إلى خطر الإرهاب الداهم، فإنّ حالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي تتأثر أيضاً بفقدان السلام والأمن المستدامين في العديد من بلداننا. فمن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مالي، وليبيا وحتى مناطق بعيدة مثل الشرق الأوسط وأوروبا، نرى نزاعات وأزمات جديدة يمكن أن تعرقل التنمية أو تؤخرها. ونحن في كينيا يساورنا قلق خاص حيال الهشاشة المزمنة التي باتت تميّز منطقة القرن الأفريقي الأوسع.

مستعدون للقيام بالمزيد. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع وزراء الصحة من منطقة شرق أفريقيا في نيروبي، واتفقوا على تدابير لحماية سكاننا وضمان ألاّ ينتشر الفيروس في منطقتنا. وتعليق الرحلات الجوية الدولية، بما في ذلك من قِبَل الخطوط الجوية الكينية، إلى مونروفيا وعواصم متضررة أخرى، جاء عقب تحذير صارخ من منظمة الصحة العالمية. وهذه التدابير، من جملة تدابير أخرى، عزلت البلدان المتضررة وسيّبت المزيد من الأذى لسكان تلك المنطقة واقتصاداتها.

وفي ما يتعلق بكينيا، لم تكن نيتنا أن نؤذي أي بلد، لكنّ الإنذار من منظمة الصحة العالمية تركنا، بصفتنا مركزاً إقليمياً، أمام خيارات قليلة. ونحن على استعداد لاستئناف رحلات الخطوط الجوية الكينية فور وضع التدابير الملائمة موضع التنفيذ. وتعتقد كينيا أنّ ما من شيء في المستقبل القريب سيقضي مزيداً من الاهتمام والاستجابة الحازمة من المجتمع الدولي أكثر من الجهد لوقف ذلك الفيروس المدمر واحتوائه. لذا، أرحب بإنشاء الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي أوكد أنها ستوجّه استجابة عالمية جماعية.

وأزمة إيبولا تؤكد حتمية بناء دول قوية يمكنها مجابهة الأزمة والاستجابة لحالات الطوارئ. ومواطن ضعف الدولة في بلدان أفريقية عديدة تأتي من تاريخ من النماذج والممارسات الإنمائية التي أضعفت الدولة. وعلينا أن نلتزم ببناء دول قوية ومنيعة وقابلة للمساءلة، يمكنها الاستجابة بفعالية للصدّات والشدائد وحالات الطوارئ في المستقبل.

إنكم، سيدي، تترأسون دورة للجمعية العامة ذات أهمية تاريخية للبشرية. فالدورة التاسعة والستون ستشرف على إعداد واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا الجهد سيستفيد من أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أعدّ تلك الأهداف. وكينيا فخورة حقاً بأن تتصدر قيادة عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

في الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، كان ذلك النموذج مدفوعاً بصفات خارجية للتنمية تركز على التعليمات السياسية، لكنها لا تهتم كثيراً بالتحوّل الاقتصادي والاجتماعي.

إننا اليوم نعرف بشكل أفضل. إذ نعلم أنّ تحوّلنا الاجتماعي والاقتصادي سيأتي أولاً من داخل بلداننا ومنطقتنا وقارتنا، وثانياً فقط من الأفكار والموارد الخارجية المكتملة.

ومن المهم بالقدر نفسه، أن على تلك المساهمات الخارجية أن تقر بأولية تطلعاتنا وأفكارنا. وعليها أن تقدر وتحمي مواردنا المحلية وإنتاج عمل شعوبنا، بدلا من مجرد استغلالها واستهلاكها. ولذلك، لكي تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطة تحويلية، لا بد أولاً أن تقبل أولية البلدان النامية التي تسعى شعوبها أكثر ما تسعى لتحقيق التنمية المستدامة. وأي شيء دون ذلك سيكون وصفاً للفشل.

ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية أو التحول حينما يغرق الفقر المدقع والمرض والجوع ملايين الأشخاص في العالم ويحطمهم. ولا بد أن تكون مهمة تخليص العالم من تلك الآفات، التي تطرقت لها الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها لم تعتمدها، أولى تطلعات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالقدر نفسه من الأهمية، يجب تمويل الخطة بشكل كامل وتسريعها، إذا أردنا أن نرسي الأساس لخطة تحويلية للجيل المقبل. ولا يسعني أن أؤكد على تلك النقطة بما فيه الكفاية. ويجب محو آفة وحزني الفقر المدمر والأمراض التي يمكن الوقاية منها والجوع المزمن من حضارتنا العالمية. وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي حددناها لأنفسنا، في إطار زمني مدته ١٥ عاماً، يجب ألا نمنى بالفشل.

وهذا العام، في الأمم المتحدة، تعزز كينيا بانها تولت رئاسة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تولت كينيا رئاسة منتدى الأمم المتحدة

وفي الصومال، تواصل كينيا التضحية بالأرواح والموارد سعياً إلى إعادة السلام لجاننا. وإننا نعمل ذلك لثقتنا بأنّ المجتمع الدولي سيواصل السير على نفس المسار في الصومال. وهذا يعني توطيد السلام والاستثمار في مؤسسات وطنية مستقرة ومتجاوبة، تضمن السلامة العامة، وتعزز الديمقراطية والحريات المدنية، فضلاً عن التنمية والسلام في البلد والمنطقة. وإذ نجتمع هنا، يبقى جنوب السودان أيضاً في اضطراب. وقد استثمرت كينيا، وبلدان أخرى تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، جهداً كبيراً في إنهاء تلك المأساة وتجنّب شعب جنوب السودان مزيداً من المعاناة. ولكن من المؤسف أنّ التقدم ظلّ بطيئاً. ولا يمكننا أن نخذل تلك الدولة الناشئة وشعبها. وفي دورة الجمعية هاته، أوجّه نداءً خاصاً من أجل جنوب السودان، لأنه ما من بلد مثله عانى إهمال المجتمع الدولي على مرّ السنين.

وبالمثل، لم يبق اليوم بلد بحاجة ماسّة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وتحويلية مثل جنوب السودان. ولا يمكننا أن نسمح بالعودة إلى الفوضى السياسية أو الاضمحلال الاقتصادي أو اليأس الاجتماعي. وإنني أناشد قادة تلك الدولة الناشئة أن يُثبتوا قيادة حازمة ومستنيرة ويصنعوا السلام بدون مزيد من الإبطاء. فمثل هذا العمل سينقذ شعب البلد من المعاناة الشديدة ويبعث الأمل في مستقبل أفضل. وأشكر مجلس الأمن على تعاونه المتواصل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السعي إلى السلام في جنوب السودان. وهذا التضامن في العمل هو الذي سيسهم في إحلال سلام دائم، سيشكل بدوره الأساس لخطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥، لجنوب السودان وجميع جيرانه.

إنّ نموذج التنمية للسنوات الـ ٥٠ الماضية قد بلغ مداه في قارة أفريقيا. وذلك النموذج البالي حددته العلاقات التجارية سالبية، وأنظمة الحكم العالمية التحكومية، والإفراط

مبادرات خفض معدل الوفيات والأمراض. ومن أبرز هذه المبادرات التغطية الشاملة بالتحصين وتشجيع الرضاعة الطبيعية للأشهر الستة الأولى من حياة الطفل وتقديم الأغذية المغنية والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية، فضلا عن الرعاية المجانية للأمهات والأطفال في جميع المستشفيات الحكومية.

وفي ذلك الصدد، أود أشيد بالسيدة الأولى لكينيا، السيدة مارغريت كينياتا، عل إطلاقها الناجح لحملة تجاوز الصفر التي تستفيد من تمويل القطاع الخاص لتعزيز إدارة الأمراض المزمنة التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولتحسين صحة الأمهات والأطفال في جميع أنحاء كينيا.

إن كينيا اليوم على جادة الطريق نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. واستنادا إلى ذلك، وسعنا رؤيتنا لتشمل تعميم التعليم الثانوي. ونسعى لبناء مجتمع أكثر شمولاً، ونسعى جاهدين لكيلا يتخلف أي أحد. ولذلك السبب نفذت حكومة بلدي برنامجاً للتحويلات النقدية للحماية الاجتماعية لليتامى والأطفال المعرضين للخطر والأشخاص ذوي الإعاقة الحادة ومواطنينا كبار السن. ويستهدف البرنامج ٤٥٠٠٠٠ أسرة معيشية في جميع أنحاء كينيا. وتشير تقييمات الآثار إلى أن البرنامج أدى إلى الحد من الفقر وتحسين صحة الأسرة وزيادة الالتحاق بالمدارس.

وكما تعلم الجمعية، فإن كينيا مقصد سياحي رائد. كما نحظى بعدد من الأنواع النادرة، بعضها مهدد بالانقراض، وهي أمانة بعهدتنا للبشرية. وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة للحفاظ. ولا نزال نرفع الوعي بضرورة تصعيد مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية. ووضعنا قوانين للمساعدة في مكافحة الآفة، ونواصل العمل مع البلدان والمنظمات الأخرى لتعزيز حماية حيواننا ونباتنا. وبالمثل، لا تزال كينيا في صميم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من آثار

المعني بالغابات وشاركت في رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتتولى كينيا حالياً رئاسة مجلس صندوق الأمم المتحدة للطفولة، إذ أنها تسعى للاضطلاع بقيادة عالمية للمسائل المعنية بأطفال العالم ورفاههم.

إن كينيا عضو ذو سمعة حسنة في المجتمع الدولي وهي تعترم الاستمرار في تحمل مسؤولياتها العالمية والإقليمية. وتشعر كينيا بالفخر على وجه الخصوص بالعشرات من مواطني كينيا الذين يعملون في الأمم المتحدة هنا في نيويورك، ولكن أيضاً بعيداً في الميدان، في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في العديد من منظمات الأمم المتحدة في مراكز الأمم المتحدة المختلفة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك نيروبي. وأشيد بجميع هؤلاء الكينيين - بكل واحد منهم - على تفانيهم والتزامهم. ونحن في كينيا نؤمن بأنه لا توجد دولة أفقر أو أغنى أو أكبر أو أصغر من أن تضطلع بدورها الملائم في جعل العالم مكاناً أفضل للجميع.

وعلى الصعيد الوطني، وضعت كينيا خطتها على أساس رؤية استراتيجية - رؤيتنا لعام ٢٠٣٠. والأمر المهم هو أننا في عام ٢٠١٠ اعتمدنا دستوراً ديمقراطياً جديداً، وسع وكفل نطاقاً واسعاً لحقوق شعبنا وحدد مؤسسات جديدة لتعزيز تلك الحقوق. وبناء على ذلك، أعدنا هندسة نظامنا للحكم وجعلناه ديمقراطياً وشاملاً ومفوضاً للسلطة وقادراً على الاستجابة بصورة أكبر. كما وسعنا بقدر كبير المشاركة في صنع القرار السياسي والإثمائي.

وفي مدة أربع سنوات قصيرة، بدأنا نشهد ثمار تلك التغييرات التأسيسية. وإدراكاً من حكومة بلدي لضرورة إشراك كل شعبنا في التنمية، فإنها أطلقت تدخلات محددة الهدف من أجل أشد الناس ضعفاً في المجتمع. وتشمل تلك التدخلات عدداً من المبادرات المالية وبرامج تدريب النساء والشباب. كما منحنا أولوية لتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم من خلال

ونحن موجودون في هذا العالم معا من أجل أن ننجح معا، وأن نفوز معا، وأن نبني مستقبلا أفضل للجميع في كل مكان معا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد لويس غيرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحب السيد لويس غيرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس غيرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس سوليس ريبيرا** (تكلم بالإسبانية): أهنيء معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا السابق، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونتمنى له كل النجاح في أداء مهامه.

تؤثر دوامات القهر والعنف والقلق واليأس والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان على العديد من أرجاء العالم. ونحن نشهد تصاعدا في العنف والمواجهات المسلحة وزيادة في الجرائم الفظيعة والتطرف بما يترتب على ذلك من زيادة مطردة في عدد المشردين والأزمات الإنسانية وارتكاب أعمال نكراء تظل بلا عقاب.

التحديات المتصلة بتغير المناخ والتكيف معها. ونواصل العمل نحو بلوغ نسبة ١٠ في المائة للغطاء الحرجي؛ وتجاوزنا بقدر كبير الأهداف العالمية لاستخدام الطاقة المتجددة، ونؤيد تأييدا كاملا جميع التدابير المتفق عليها في جمعية الأمم المتحدة للبيئة التي انعقدت مؤخرا في نيروبي.

واعترافا منا بان رخاءنا متصل برخاء جيراننا، تنخرط كينيا في مجموعة من البرامج والأنشطة للتعجيل بتكامل شرق أفريقيا. وسهلنا نقل السلع والخدمات عبر حدودنا. والأمر الأكثر أهمية أن مواطنينا يمكنهم أن يسافروا أو يعملوا أو يستقروا في جميع أنحاء شرق أفريقيا. كما زدنا حجم تجارتنا ونتطلع إلى تكامل أوثق في مجموعة من القطاعات الأخرى.

وهذه بضع نقاط بارزة في الخطة التحولية لحكومة بلدي. ونحن ملتزمون بالمحافظة على تلك المبادرات وتوسيعها بتهيئة بيئة تمكينية وآمنة. وفي ضوء ذلك، لا تزال حكومة بلدي تستثمر كثيرا في مكافحة المتطرفين والإرهابيين. ويلزم توطيد المسعى الدولي نظرا، كما تعلمون، لأن نية الإرهابيين هي تدمير الدول والشعوب الحرة والآمنة والديمقراطية. وما دام الإرهاب الدولي يهدد مجتمعنا المفتوح والمتعدد الثقافات والمتعدد الأديان ويلحق أذى جسيما بنسيج حياتنا، فإن إحرازنا التقدم صوب بلوغ أهداف الخطة التحولية سيكون بطيئا بدون شك.

وتؤمن كينيا ببناء مستقبل أفضل وأكثر سعادة وأكثر ازدهارا للجميع. ويحدوني الأمل في أن يقتنع تجمع القوى التي تتضافر لمواصلة إعاقه جهودنا الإنمائية بلا مبرر بإلحاح إعادة تقييم دوافعها ومن المأمول إعادة انخراط هذه القوى في إطار المجتمع الدولي ومع بلدنا والمنطقة بطريقة أكثر إيجابية وبناءة وإنسانية؛ وبالإقرار بانه، في نهاية المطاف، لن يتمكن أي شعب أو بلد أو حتى أي قارة واحدة من السكنى في العالم بسلام لوحدها بمعزل عن بقية العالم.

وفي مواجهة الخسائر في الأرواح البشرية، لدينا ما يدعونا إلى أن نتساءل عما إذا كنا قد أوفينا بالوعد الرسمي الذي واكب إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٩ عاما. هل يمتنع جميع الدول الأعضاء في المنظمة عن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى؟ في بعض الحالات، الأمر كذلك ولكنه ليس كذلك في حالات أخرى، ولكن التقاعس عن العمل أمر غير مقبول. وعندما تتجاهل الدول هذا الوعد، فإن منظومة الأمم المتحدة مُطالبه بالعمل. وإن لم يحدث ذلك، فإنها تصبح ضعيفة. وتفقد جوهرها. وتفقد روحها.

إن أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن - وهو التحدي الذي أود أن أتطرق إليه اليوم - هو صون السلام والأمن الدوليين باعتبارهما سلعا أساسية. وإذا كنا نريد السلام، يجب أن نعد لتحقيق السلام. فصون السلام والأمن الدوليين يبدأ بنشر ثقافة السلام. وكوستاريكا، بوصفها دولة ديمقراطية غير مسلحة ومقرا لجامعة السلام ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ترى أن ثقافة السلام والتثقيف من أجل السلام يجب أن يكونا أولوية مطلقة. ونحن على اقتناع بأن السلام، مثل الحرب، ليس نتيجة مصير بشري أو تاريخي بل ينبع من حرية الإنسان في حد ذاتها.

وصون السلام والأمن الدوليين لا يقتصر على التعامل مع النزاعات. وقد تأسست المنظمة على أنقاض حريين عالميتين، وذلك تحديدا من أجل منع تكرارهما. والوقاية تبدأ على مستوى الدول بتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها والحوكمة الرشيدة وبناء دولة رفاه اجتماعي قائمة على سيادة القانون باعتبارها شرطا مسبقا أساسيا لتشجيع نشوء مجتمعات شاملة للجميع ويسودها العدل. والوقاية تستند أيضا إلى وجود نظام متعدد الأطراف متين وقائم بوظائفه. وكوستاريكا

كما نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء البعد العالمي للأزمة التي سببها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويتطلب ذلك الواقع اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات قوية ومنسقة على صعيد متعدد الأطراف وبما يتفق والأجهزة المختصة في المنظمة. ونحن نشهد الصور ونسمع صرخات الألم والكرب التي تتعالى في غزة والعراق وسوريا وأوكرانيا وأفغانستان ومالي وليبيا والسودان وجنوب السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما يمكن سماع الصرخات في أمريكا الوسطى، حيث يعبر آلاف من الأطفال والشباب الحدود وحدهم متجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هربا من العنف ونقص الفرص وسعيها إلى تحقيق أحلام يمكن أن تتحول إلى كوابيس. والجمعية العامة لا يمكن أبدا أن تُنحي مستقبل هؤلاء الأطفال جانبا لأن الفتيات والفتيان الذين يسافرون من أمريكا الوسطى وحدهم هم أيضا، من أوجه عديدة، أبناؤنا وبناتنا.

وسكان كوستاريكا مهتمون بما تسببه الصراعات المسلحة من هلع، وكذلك بمعاونة الملايين من ضحايا أبعث مظاهرها. وكدولة، فإننا نقف دائما إلى جانب الدول الشقيقة في جهودنا الرامية إلى وضع حد للحرب وتحقيق السلام. والصراعات التي نعاني منها كثيرا ما تنشأ عن الحالات الهشة للدول ومؤسساتها، وهي: الفقر المدقع والفساد والإفلات من العقاب. وقد شهدت جميعا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولم يندلع أي من تلك الصراعات دون سابق إنذار. فقد كانت هناك إشارات تحذير واضحة. وفي بعض الحالات، تم تحديد مكمّن الخطر ولكن لم يُتخذ أي إجراء، كما هو الحال في سوريا. وفي حالات أخرى، لم يجر الاعتراف بالخطر في الوقت المناسب، كما هو الحال في جنوب السودان. ومع ذلك، وفي جميع هذه الحالات، يكون الضحايا من الفئات الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا إلى مساعدتنا، ولكنهم لا يستطيعون إسماع صوتهم. وهم سبب اجتماعنا هنا اليوم.

إن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب أيضا، تعزيز المنظمة العالمية الوحيدة المكلفة بالدفاع عنهما. ويجب على مجلس الأمن التقدم من عقلية رد الفعل إلى عقلية الفعل، وإعادة تأكيد التزامه الأخلاقي والسياسي إزاء البشرية جمعاء. ويجب أن يكون يقظا واستراتيجيا واستباقيا. ويجب أن يكون ديمقراطيا وفعالا وشفافا وشاملا. وقد اعترض بلدي على استخدام حق النقض لعرقلة التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات أو حلها. ومواطنو كوستاريكا مندھشون للطريقة التي تتججج بها بعض الأعضاء الدائمين في المجلس بمبدأ السيادة لمنع تدخل المجلس في وقت كان عليه أن يتحرك لمنع استمرار إراقة دماء الضحايا الأبرياء.

إننا نكرر نداءنا الموجه إلى الأعضاء الدائمين من أجل الامتناع عن استخدام حق النقض، خاصة في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. لذلك، فإننا نرحب بالاقتراح الفرنسي المتعلق بوضع مدونة سلوك بشأن استخدام حق النقض. ومن هذا المنطلق، تدعم كوستاريكا خطة العمل المقدمة من الأمين العام المعنونة "الحقوق أولا"، وذلك لوضع حقوق الإنسان في صلب أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات. ونظرا لالتزامنا الجدي الذي لا يتزعزع بحقوق الإنسان، فإنني أطلب باحترام من الجمعية دعم إعادة انتخاب كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

قال شاعرنا خورخي دبرافو بأننا لدينا نحن الكوستاريكيون

"واجب النضال من أجل تحقيق مستقبل أفضل للإنسان، ومن أجل بلوغ مستقبل رائع. وليس خيارا بالنسبة لنا أن نظل صامتين. وليس خيارا بالنسبة لنا أن نكون مراقبين أو مجرد شهود على نضالات شعوبنا. وفي أوقات مثل هذه، فإن البقاء على الحياد يعد خيانة لمستقبل البشرية".

تقدر وتشجع التدابير الدبلوماسية الوقائية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشمل الوساطة والمساعي الحميدة والإنذار المبكر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أصلوف (طاجيكستان). وبحكم عضويتنا في مجموعة أصدقاء الوساطة، أود أن أسلط الضوء على الدور القيادي للكوستاريكا في التفاوض على قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٨ الذي يهدف إلى الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود الوساطة وإدارة الصراعات. وحتى الآن، فإن هذا هو أول قرار للجمعية العامة بشأن الوساطة يعترف بذلك الدور. ومن ثم، فإن إدراجه يشكل إنجازا حقيقيا للجمعية العامة.

يقتضي صون السلم والأمن الدوليين أن نحل جميع الدول المنازعات بالوسائل السلمية وبما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع التقيد التام بالقانون الدولي والاتفاقات الدولية. وكوستاريكا تؤمن بإيماننا راسخا بجميع جوانب القانون الدولي وتنفيذها. ولذلك، فإننا نشدد بصفة خاصة على دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. والسلم لا يمكن أن يترسخ حيثما يكون هناك إفلات من العقاب. وعندما تُرتكب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، يجب التحقيق مع المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة، بما في ذلك بواسطة محكمة الجنائية الدولية إذا وُجد أن الولايات القضائية الوطنية غير كافية.

إن بلدنا يعارض إضعاف نظام روما الأساسي، وأي إصلاح مقترح من شأنه تعزيز التسامح مع الإفلات من العقاب. ومرة أخرى، نذكر مجلس الأمن بسلطته ومسؤوليته عن إحالة قضايا تخص دولا غير أطراف، إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا هو النهج الوحيد الذي نعترف به. والقانون الدولي هو سلاحنا الوحيد دائما وسيظل كذلك.

ولأن الصمت ليس خيارا بالنسبة لنا، فإننا ندين أيضا استخدام الذخائر العنقودية في سوريا وجنوب السودان وشرق أوكرانيا. وبوصف بلدي هو البلد المضيف للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في سان خوسي من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر، فإنه سيستمر في رفض صنع تلك الأسلحة واستخدامها وتجارتها. ومن دواعي سرورنا بأن منطقة أمريكا الوسطى الحبيبة قد أضحت المنطقة الأولى في العالم التي أعلن حلوها من الذخائر العنقودية، وتؤكد التزامنا بمواصلة تعزيز عالمية الاتفاقية.

ولأن الصمت ليس خيارا بالنسبة لنا، فإننا نكرر رفضنا للأسلحة النووية. حيث لا ينبغي لأي دولة من الدول تطوير أسلحة نووية أو حيازتها. ويتطلب الحفاظ على الأسلحة النووية وتحديثها، موارد اقتصادية وبشرية هائلة تعد ضرورية لمواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة. إن كوستاريكا مستعدة للتفاوض بشأن صك جديد ملزم قانونا بخصوص نزع السلاح النووي، وتدعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة. ولا يمكن تحقيق السلام في العالم ما دام ثمة فقر. ولا يمكن أن يكون ثمة سلام في ظل وجود تفاوت كبير في الثروة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بينما ندمر موئل البشرية. كما أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بينما ليس بوسع فئات واسعة من البشرية الحصول على مياه الشرب. ولا يمكن أن يكون هناك سلام طالما أننا لا نستطيع أن نفهم بأنه يمكن للبشرية جمعاء والتنوع البيولوجي لكوكب الأرض بل ويجب عليهما تحقيق الازدهار والعيش معا. ولا يمكن تحقيق السلام، بينما لا نقوم بضمان جميع حقوق الإنسان، المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة الحق في التنمية.

ولأن الصمت ليس خيارا بالنسبة لنا، فإننا ندين الهجمات الصاروخية العشوائية التي تقوم بها حماس ضد إسرائيل واستخدامها للدروع البشرية، تماما كما ندين استخدام القوة المفرطة في العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي. ونطالب باحترام وقف إطلاق النار، والتفاوض بشأن حل دائم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام.

ولأن الصمت ليس خيارا بالنسبة لنا، فإننا نرفض نقل الأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع المشتعلة. وكأحد قادة العالم في المفاوضات التي أدت إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وهي فكرة اقترحها الحائز على جائزة نوبل للسلام الرئيس السابق، أوسكار أرياس سانثيث، فإننا نحث الدول على إعادة النظر في قوانينها وسياساتها التي تنظم نقل وتوافر الأسلحة والذخائر، بهدف منع وصولها لأولئك الذين يمكن أن يستخدمونها في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعني التجارة بالموت الاشتراك في ارتكاب الأعمال الوحشية. وفي هذا السياق، سيكون من المناسب سؤال الجمعية: ما هو الفرق الأخلاقي، ليس القانوني أو التنظيمي، بين الاتجار بالأسلحة التي تقتل الشباب في البلدان الأقل نموا، والاتجار بالمخدرات الذي يؤدي إلى نفس النتيجة في أغنى البلدان في الكوكب؟

ولأن الصمت ليس خيارا بالنسبة لنا، فإن كوستاريكا ترفض استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في سوريا وغزة وشرق أوكرانيا. وتدعو كوستاريكا بالحاح، الدول الأعضاء إلى وضع قواعد والتزامات أكثر صرامة لحظر وتقييد استخدامها، ليس فقط لأنها تنتهك القانون الإنساني الدولي، ولكن أيضا لأن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة، هنا والآن، أمر بالغ الأهمية للحد من الحوافز لغير المقاتلين لحمل السلاح، والانضمام إلى المتطرفين.

اجتمع قبل ثلاث سنوات، ٣٣ بلدا لإنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويقوم جدول أعمالها على أساس الاحترام الكامل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي. وهدفها هو بناء مجتمعات تتسم بالتنوع والإنصاف والعدل والمساواة، ويحظى فيها بمركز الأولوية القضاء على الفقر والجوع. وأحیی الأمم الأعضاء في هذه الجماعة.

في سياق دولي يتسم بازدياد التوترات العسكرية والتراعات المسلحة، وإدراكا من الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تحقيق رفاه المنطقة واستقرارها يمكن أن يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإنها أعلنت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام. وباعتبار كوستاريكا رئيسا مؤقتا لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإنها تؤكد مجددا التزامها بالدبلوماسية الوقائية وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بغية القضاء بصورة نهائية على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا.

إن كوستاريكا على ثقة بأن الأمم المتحدة ستصون السلم والأمن الدوليين لتعزيز التنمية المستدامة وكفالة الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان كافة. وفي الوقت الذي يجب علينا فيه أن نتحكم في النزوع تلقائيا إلى استخدام التدابير القسرية كأول مسار للعمل، وبينما تسيطر على الكثيرين منا مشاعر القلق واليأس، لا بد أن نجد إذكاء الأمل في النفوس. فعندما نواجه الخوف، يجب علينا أن نتصف بالثقة بالنفس. وعندما نواجه النزاعات، يجب علينا أن نسعى إلى السلام. وعندما نواجه برفض الآخرين وتحاملهم، يجب علينا أن نبدي لهم الإحسان والمودة الأخوية. وعندما يواجهنا الموت، يجب علينا أن نفكر في الحياة.

لأننا نتوق لتحقيق السلام، فإننا ندعو دول العالم إلى الانضمام إلينا فيما يخص وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي غضون عام واحد فقط، سيجري تكليف الجمعية العامة باعتماد الإطار الدولي لتحقيق التنمية المستدامة. إن التحدي الذي سنواجهه تحد كبير، لذلك، علينا أن نعترف بكل تواضع بأنه رغم التقدم المحرز، كان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، غير كاف، في أحسن الأحوال.

وأنا مقتنع بأنه يتعين أن تشكل خطة أعمال التنمية المستدامة الجديدة، أداة عملية بأهداف محددة، وغايات ومؤشرات واضحة من شأنها السماح لنا بقياس نجاحها ورصده. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنتج عن توافق آراء دولي واسع، بما في ذلك عمليات تفاوض مفتوحة وشفافة، تشمل ليس فقط الدول الأعضاء، ولكن أيضا الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، التي ستثري كثيرا الاتفاق النهائي.

إننا نواجه أخطر تهديد في تاريخنا، يطال بقاء جنسنا البشري. ويجب ألا تكون الإجراءات المتخذة لمواجهة إجراءات حرجية. بل على العكس من ذلك، يتعين على كل السياسات العامة الوطنية والدولية على حد سواء، أخذ تغير المناخ بعين الاعتبار، باعتباره عاملا حاسما. إن كوستاريكا تشيد برؤية الأمين العام المتعلقة بعقد مؤتمر قمة المناخ في مستهل هذه الدورة. وقد حان الوقت لإظهار التزامنا السياسي بوضع صك ملزم قانونا بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نطالب بتحريك قوي من جانب تلك البلدان التي تسهم بشكل أكبر في ظاهرة الاحترار العالمي. ويجب إعادة النظر تماما في أساليب إنتاجها واستهلاكها، لأن تأثيرها على الناس الأكثر فقرا في العالم، الذين هم الأكثر تضررا من تغير المناخ، أمر لا يمكن إنكاره. وإذا أردنا بقاء الجنس البشري، يجب علينا عكس الاتجاه الحالي.



**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلبغدور تساخيا، رئيس منغوليا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

**الرئيس تساخيا** (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، سيدي، هل لي أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين معرباً عن تهانينا القلبية للسيد سام كوتيسا على انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد للسيد كوتيسا كامل دعم وفد بلدي لدى اضطراره بمسؤولياته الكبيرة في إدارة أعمالنا خلال الأشهر القادمة.

إن العالم يواجه أزمات متعددة، نزاعات عنيفة في مختلف أرجاء العالم، أنشطة إرهابية تقوم بها الجماعات المتطرفة، أوبئة غير مسبوقه وكوارث طبيعية. وفي وقت الاضطرابات هذا، يجب علينا نحن أسرة الأمم، أن نحتشد وراء هذه المنظمة العالمية باعتبارها مركز تعددية الأطراف، دعماً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العالمية للقانون الدولي.

إننا بحاجة إلى السلام والتنمية. وينبغي لنا أن نبذل كل ما بوسعنا بغية تفعيل حق الشعوب في السلام على النحو الذي شدد عليه إعلان حق الشعوب في السلام، الذي اعتمد قبل ٣٠ عاماً بمبادرة من منغوليا.

وقد دأبنا على تأييد الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومنغوليا طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. والفظائع التي لا تصدق، التي تقترفها الجماعة الإرهابية المسماة بالدولة الإسلامية في العراق والشام، تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الإقليميين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء حازماً للقضاء على هذه التهديدات على نحو شامل وبالامتثال لميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد منغوليا بقيادة الأمين العام لدى حشده الدعم الدولي لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس

إيماناً مني بالحوار والشورى، جئت إلى الجمعية العامة لأطلب أن نعلن السلام، وأن نعمل معا بصورة جدية وحاسمة على بناء ثقافة السلام والتوعية بها؛ وتعزيز الدولة الاجتماعية استناداً إلى سيادة القانون، فضلاً عن مؤسساتها واقتصاداتها؛ ومنع نشوب النزاعات وتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية؛ ودور متجدد لمجلس الأمن؛ وإنهاء تغير المناخ وعكس مساره؛ وتحقيق التنمية المستدامة التي لا تستثني أي فرد في العالم.

وجئت لأقول للجمعية العامة أن الصمت ليس خياراً بالنسبة لنا. يجب علينا أن نصدح بأصواتنا عندما تواجهنا أعمال وحالات تتنافى مع المبادئ العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. جئت لألهمنا للعمل معا على وضع نماذج جديدة للتنمية المستدامة، والأمن البشري والسلام للعالم قاطبة.

لقد تساءلت الشاعرة الكوستاريكية خوليتا دويليس تاغيري: "هل ستصير الأرض في الألفية الجديدة/ذلك البيت المشترك؟" أود أن أجب الشاعرة مُستخدماً عباراتها: "ما من أحد ينقذ نفسه بنفسه/ ربما بتشاطر الأقوال والأفعال/ يحل السلام أخيراً."

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كوستاريكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد لويس غيرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إلبغدور تساخيا، رئيس منغوليا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يلقيه رئيس منغوليا.

اصطُحِب السيد إلبغدور تساخيا، رئيس منغوليا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

ذلك، سُنت قوانين جديدة، لا سيما بشأن الاستثمار، وتمويل الاستثمار والبتروول، وشفافية الميزانية.

أما على الصعيد الدولي، فقد تولت منغوليا رئاسة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات. وترأس حاليا تحالف الحرية على شبكة الانترنت. ولأول مرة يترأس بلد آسيوي هذا التحالف. ونؤيد قرار مجلس حقوق الإنسان الذي ينص على أن حرية الإنترنت حق من حقوق الإنسان الأساسية.

يوصف منغوليا مدافعا عتيدا عن الديمقراطية والحرية، فإنها ستغتنم الفرصة بصفتها رئيسة التحالف من أجل تعزيز إنترنت حرة ومأمونة للجميع، على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن أجل تقديم الدعم للديمقراطيات الناشئة، أنشأت منغوليا صندوقا للتعاون الدولي. ليس لدينا ما نَعظُ به، ولكن لدينا الخبرة والدروس المستفادة. ولذلك شاطرنا تجربتنا مع قبرغيزستان في مجال الديمقراطية البرلمانية والإصلاح القانوني، وعقدنا دورات تدريبية لدبلوماسيين أفغان وصحفيين من ميانمار.

وتشيد منغوليا أيضا إشادة بالأمين العام على قيادته في تعبئة وحفز العمل العالمي المتعلق بتغير المناخ. وتغير المناخ ليس تحديا للمستقبل؛ إنه اليوم أولوية ملحة ودائمة. إن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٤ الذي عُقد أمس قد أتاح فرصة فريدة للقادة من أجل الإعراب عن التزامهم بالحد من فجوة الانبعاثات، والتعهد بسيناريو تخفيض حرارة كوكب الأرض بمقدار درجتين مئويتين في الفترة السابقة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس العام المقبل.

ولكن هذا الالتزام سيظل مجرد طموح إذا لم يكن مدعوما باتخاذ إجراءات جريئة وإرادة سياسية قوية. إن الوقت ينفد، ولكن لا يمكننا أن نخسر كوكب الأرض. والآن حان

إيولا، بغية كفاءة القيام باستجابة سريعة وفعالة ومتسقة لأزمة إيولا. ونؤيد قرار مجلس الأمن والجمعية العامة في ذلك الصدد.

وتسوية الحالة في أوكرانيا ينبغي ألا تتم إلا بالحوار السياسي، بدون استخدام القوة. وينبغي جعل وقف إطلاق النار الجاري أكثر استدامة؛ وجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل، بما في ذلك خطة بوتين التي عُرضت في أولانباتار في وقت سابق من هذا الشهر، فضلا عن بروتوكول ٥ أيلول/سبتمبر والمذكرة المتعلقة بمتابعته، ينبغي أخذها في الحسبان.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد سراج الدين أسلوف (طاجيكستان)

وقبل ٢٥ عاما بالتحديد، اختارت منغوليا مسار التنمية لديها، مُقررةً اعتماد سيادة القانون، والحوكمة الديمقراطية، واقتصاد السوق وبناء مجتمع منفتح. وعلى الرغم من أننا من بين البلدان المسماة بالموجة الثالثة من إرساء الديمقراطية، فإن الانتقال إلى الديمقراطية في منغوليا كان انتقالا فريدا من جوانب شتى. فقد قمنا بانتقال متزامن إلى الديمقراطية واقتصاد السوق. وقمنا بذلك الانتقال على نحو سلمي. وفي عام ١٩٩٠، لم تكن الانتخابات البرلمانية الديمقراطية التي أجريناها الأولى من نوعها في المنطقة فحسب، بل كانت أيضا انتخابات حرة ونزيهة بصورة كاملة. ولكفاءة تطور المواطنين ومشاركتهم بصورة شاملة، وضعنا سياسة وطنية بشأن اللامركزية من خلال الديمقراطية المباشرة. ونتيجة لذلك، بمقدور المواطنين الآن المشاركة بصورة مباشرة في تحديد أولويات التنمية ومخصصاتها ورصد الميزانيات المحلية.

ولتحديد مسار للتنمية على الأجل الطويل واستعادة ثقة المستثمرين، عُقدت في منغوليا العديد من المناسبات لأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف، المنتدى الاقتصادي، ومؤتمر قمة الأعمال التجارية، ومؤتمر "اكتشاف منغوليا". وعلاوة على

العابر، وتنمية الهياكل الأساسية، والحد من الحواجز التجارية من بين المسائل التي جرت مناقشتها خلال الزيارتين اللتين قام بهما مؤخرا إلى منغوليا كل من الرئيس زي جينبنج والرئيس فلاديمير بوتين. واتفقنا على توسيع نطاق تعاوننا في هذه المجالات. وأعيد التأكيد على هذه الاتفاقات في مؤتمر القمة الثلاثي الأول الذي جمع بين منغوليا والصين والاتحاد الروسي على هامش قمة شنغهاي للتعاون التي عقدت بدوشاني في وقت سابق من هذا الشهر. إن توسيع نطاق التعاون مع هذين البلدين الجارين يبشر بالخير بالنسبة للتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي، وبمهد الطريق أمام تعزيز التعاون الاقتصادي مع جيراننا الآخرين.

وتضاعف منغوليا جهودها لكي تشارك في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وتصبح شريكة حوار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتشارك مشاركة بناءة في مؤتمر قمة شرق آسيا. كما وقعنا اتفاقا للشراكة الاقتصادية مع اليابان في تموز/يوليه الماضي. إن تعزيز السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا هو إحدى الأولويات الدائمة لأمننا القومي. ونحن نؤمن بإيماننا راسخا بأن الحوار والمناقشات المفتوحة يعززان الثقة بين الدول. ومتابعة حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، فقد استضيفنا بنجاح سلسلة من البرامج المثمرة، بما في ذلك عقد اجتماع للبرلمانيات، ومؤتمر للبحوث الدولية واجتماع لرؤساء بلديات من مدن في بلدان شمال شرق آسيا.

إن تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين. ونحن نؤيد الاستئناف المبكر للمحادثات السداسية الأطراف. وبوصف منغوليا بلدا معلنا يتمتع بمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بوجود أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وقت العمل. علاوة على ذلك، يتعين تشغيل صندوق المناخ الأخضر تشغيلًا كاملاً. وإذا تم نقل الموارد بالفعل بوصفها حافزا للبلدان التي تخفض انبعاثات غازات الدفيئة لديها، فسوف يكون لذلك أثر مضاعف. ما من بلد محصن ضد تغير المناخ. وحتى بلدي، منغوليا التي لها تقاليد عريقة للعيش في انسجام مع الطبيعة، يعاني من أثر غير تناسبي. وإذا تدرك منغوليا هذه الحقيقة، فقد اعتمدت في الآونة الأخيرة سياسات إنمائية خضراء. وأعربنا عن تأييدنا للبيان بشأن تسعير الكربون، وإعلان نيويورك بشأن الغابات الرامي إلى مكافحة إزالتها.

والمهمة الهامة لدورة الجمعية العامة هذه تتمثل في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استنادا إلى إرث الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير التوليقي للأمين العام قبل انعقاد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة في هذه الدورة. ونرحب أيضا بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ونثني عليه لعمله الشاق خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. ومع ذلك، نعتقد أن الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية كان يمكنها أن تُجسّد على نحو أفضل الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ونأمل أن المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة ستقوم هذه الحالة.

في الفترة التي سبقت الاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، استضيفنا حلقة العمل الدولية الرفيعة المستوى "اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة: الآثار المترتبة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية". كما انضمنا إلى الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة من أجل المشاركة في الترابط الإقليمي. وكان تيسير النقل

اصطحب السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية جمهورية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جوناثان** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن أطيح تمنيات حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية بمناسبة تولي السيد كوتيسا رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. فانتخابه كان تحية مستحقة لإسهامه القيم والملمهم في مجال الدبلوماسية الدولية. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري لسلفه، السفير جون آش، لطريقته الماهرة والقديرة التي أدار بها شؤون الدورة الثامنة والستين للجمعية. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، لا على التزامه الثابت في عمل الأمم المتحدة فحسب، بل بصفة خاصة على جهوده الدؤوبة في معالجة تحديات السلم والأمن العالمين.

إننا نجتمع في وقت يتطلع فيه العالم بترقب إلى عام ٢٠١٥، الذي يصادف انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية وإطلاق خليفتها، أو أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نضمن، على كل المستويات، أن تعكس أهداف التنمية المستدامة أهداف جميع مناطق العالم وتطلعاتها. وإن كان لتلك الأهداف أن تدفع عجلة التنمية وأن تلبى تطلعات البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام، فإن الملكية الجماعية للعملية الناشئة يجب أن تكون أولويتنا. ونحن في أفريقيا نتوقع أن ينصب تركيز أهداف التنمية المستدامة الجديدة على الإنسان. ونبغي لتلك الأهداف تعزيز السلم والأمن والتحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل والأمن الغذائي للجميع والاستدامة البيئية والفوائد المشتركة للعلوم والتكنولوجيا. وفي واقع الأمر، يجب إدماج المكتسبات من الأهداف الإنمائية للألفية في تلك الآلية الناشئة.

وفي زمن حيث يحدث تغير جغرافي - سياسي كبير، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تجسّد الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة. نحن بحاجة إلى التعجيل بعملية الإصلاح التي تأخرت كثيرا، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. كما أن مسألة أساليب عمل المجلس أمر مهم بالنسبة لجميع الدول الصغيرة، التي تشكل الغالبية في الأمم المتحدة.

فمن أصل ١٩٣ دولة عضوا، هناك ١٠٥ دول أعضاء في منتدى الدول الصغيرة ومن الدول الـ ٧٠ التي لم يسبق لها أن انتخبت أعضاء في مجلس الأمن، هناك ٥٠ دولة صغيرة، بما في ذلك بلدي، منغوليا. وبوصف منغوليا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها ستترشح للحصول على مقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن خلال الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٢، وهي تسعى للحصول على الدعم القيم من زملائها الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتي بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستتمكن من تحقيق استراتيجية إنمائية مشتركة لما بعد عام ٢٠١٥، استراتيجية من شأنها أن تلهمنا وترشد عملنا الجماعي نحو مستقبل أكثر أمنا وإنصافا وازدهارا في السنوات المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إلبغورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

وما زالت الأنشطة العنيفة والاجرامية لبوكو حرام تشكل تحدياً قوياً لحكومة نيجيريا وشعبها. ومن خلال موجة من الترويع والاعتقالات والتفجيرات وعمليات الخطف، ومعظمها في شمال شرق البلاد، تسعى بوكو حرام لتقويض التنمية في تلك المناطق من خلال القتل والفوضى. وفي نيسان/أبريل، اختطفت فتياتنا البريئات من المدرسة الثانوية في شيبوك، في شمال شرق البلد. واجتذب ذلك العمل القاسي والإجرامي التعاطف مع نيجيريا في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشكر جميع البلدان والمنظمات التي أعربت عن تضامنها معنا وواصلت دعم جهودنا الحثيثة لتحرير فتياتنا. وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشهر على اختطافهن، فإننا لم ندخر جهداً أبداً لتحريرهن في أمان. وبالتعاون مع شركائنا، نعمل بدأب لتحرير فتياتنا وجمع شملهن مع أسرهن. وفي هذا السياق، أود أن أشكر حكومة فرنسا على تنظيم واستضافة القمة الخاصة بشأن الأمن في نيجيريا التي عقدت في باريس في أيار/مايو. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لحكومات الكاميرون وتشاد والنيجر وغينيا لجهودها الحثيثة في دعم الكفاح ضد بوكو حرام. وقد ساعدت نتائج العملية الفرنسية والمتابعة في لندن وواشنطن وأبوجا على بلورة العمل الإقليمي الذي يحقق نتائج إيجابية بالفعل. وأود أن أؤكد اليوم أننا لن نتوقف قبل إنهاء هذه الحرب الخرقاء على الأبرياء وتقديم كل الجناة للعدالة. وسنتصر على الإرهاب.

إن عجز مجلس الأمن عن الاتفاق على إجراءات إجماعية إزاء التحديات الملحة للسلام والأمن العالميين في سوريا والعراق والتزاع في أوكرانيا، وكذلك فيما يتعلق بتجدد العدوان بين إسرائيل وفلسطين، من شأنه أن يعزز المطالبة بإصلاح مجلس الأمن. فالتحديات التي نواجهها اليوم لا يمكن حلها إلا من خلال مجلس أمن تؤدي أساليب عمله إلى الشفافية وشمول

وإننا نشيد بالتوصيات الواسعة النطاق الواردة في تقرير اللجنة الحكومية الدولية للخبراء المعنية بتمويل التنمية المستدامة بشأن تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الدولية، وتمويل القطاع الخاص وهيئة بيئة مؤاتية عالمية داعمة. وبلدي يعتز بمنحه شرف إدارة ذلك العمل، بالاشتراك مع فنلندا، كرئيس مشارك للجنة الحكومية الدولية للخبراء، وفقاً لتكليف رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو. وإلى جانب عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، يوفر التقرير أساساً متيناً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونيجيريا تدرك الحاجة إلى هيئة بيئة مؤاتية لتحقيق تنمية سريعة. ونحن ملتزمون بتعزيز المؤسسات وتحسين نظم الحوكمة لضمان كفاءة استخدام الموارد والعملية نفسها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويصادف عام ٢٠١٥ أيضاً الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وبالرغم من تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة تجنب الأجيال المقبلة ويلات الحرب، لا يزال العالم يشهد ويلات الحرب والمعاناة الإنسانية. والإرهاب الذي نشهده اليوم، ويتجلى أحياناً في شكل التمرد، خبيث وبلا هدف، وعواقبه مؤلمة، ويميل إلى إبادة الضحايا وتدمير البنية التحتية والممتلكات تماماً. وتورط المقاتلين الأجانب سمة مشتركة للجماعات الإرهابية، سواء كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب أو حركة الشباب في الصومال أو بوكو حرام في نيجيريا أو جماعة الدولة الإسلامية الناشئة حديثاً. والبعد الجديد الذي أدخله تنظيم الدولة الإسلامية، أي هدف الاستيلاء على الأراضي وإنشاء أيديولوجيته التدميرية، يشكل تحدياً كبيراً يجب أن نوقفه جمعياً قبل أن يصبح هو الاتجاه السائد. وهذا التحدي يقتضي اهتماماً متجدداً ومركزاً بضرورة مراجعة الأدوات الحالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لا يزال مطلوباً تحديد التقدم الذي ينبغي إحرازه في مجالات رئيسية، وخصوصاً، الحد من إسهام الأنشطة البشرية في انبعاثات غازات الدفيئة.

وتعرب نيجيريا عن تقديرها للدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البحث عن حلول لجميع هذه التحديات: الإرهاب وتهديد السلم والأمن الدوليين، علاوة على التحديات المتعلقة بالبيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وما زلنا - مثلما كنا عليه من قبل - شريكا نشطاً يمكن الاعتماد عليه، لا سيما وأنها نواصل العمل جميعاً على إيجاد حل للتهديدات الجديدة والناشئة للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن تتحد إرادة العالم وأن يفوز بالحرب على الإرهاب.

وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، وضعت نيجيريا حداً لنظام حكمها العسكري بعد تنصيب رئيس منتخب ديمقراطياً. وسيجري البلد في شباط/فبراير ٢٠١٥ انتخابات عامة للمرة الخامسة في مرحلة ما بعد الحكم العسكري. ويتعين علينا - اتساقاً مع انتخابي من قبل الشعب النيجيري رئيساً للبلد - إجراء الانتخابات استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية بغية زيادة تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غودلوك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الجميع والملكية المشتركة من خلال التمثيل العادل لجميع المناطق في عملية صنع القرار. ومن الضروري أن نغتنم الفرصة في عام ٢٠١٥، الذي يصادف أيضاً الذكرى السنوية الخمسين لإصلاح ١٩٦٥، لإحراز تقدم ملموس بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي أن تكون ثمة عملية سريعة، تماشياً مع مبادرة السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، لإنشاء فريق عامل معني بالإصلاح. وفي واقع الأمر، يحتاج مجلس الأمن إلى العزم الجماعي لكل الدول الأعضاء لضمان أن يشهد عام ٢٠١٥ تقدماً حاسماً في هذا الشأن.

وإذ تناضل أفريقيا، وخاصة غرب أفريقيا، ضد النزاعات والإرهاب، وتحقيق في ذلك نتائج متتالية، فقد اجتاحت المنطقة مرض فيروس الإيبولا القاتل. وفي حين تمكنت نيجيريا من الاستجابة بشكل فعال لكبح انتشار المرض، فإن الوضع في ليبيريا وسيراليون يتطلب عملاً عالمياً جماعياً مستداماً لاحتوائه. وبفضل تضافر جهود العاملين في مجال الرعاية الصحية ومنظمة الصحة العالمية وشركائنا الدوليين، تمكنا من احتواء الفيروس، ويمكننا القول بثقة إن نيجيريا خالية من فيروس الإيبولا اليوم.

ومع ذلك، فإننا نواصل دعم الجهود المبذولة لاحتواء انتشار المرض في سيراليون وليبيريا وغينيا. وإلى جانب التبرع المباشر بما مجموعه ٣,٥ مليون دولار، نقدم التدريب ودعم بناء القدرات للبلدان الثلاثة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على ضرورة أن يجري المجتمع الدولي تقييماً سليماً لفداحة تحدي الإيبولا. فالانغماس في الميول الانعزالية والتمييزية، مثلما تفعل بعض البلدان، ليس من شأنه إلا أن يزيد من تردي الوضع الحرج بالفعل. وبغية منع المرض من أن يصبح كارثة عالمية، يجب على الأمم المتحدة أن توليه الأولوية القصوى التي يستحقها.

ومن المؤكد أن النقاش قد طال بشأن الحد من استنفاد طبقة الأوزون منذ بدء المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٤. غير أنه

أن يكون مستمرا وآمنا. ويجب إشراكهم بشكل كامل في عملية بناء توافق الآراء. ذلك أنه لا سبيل لترسيخ هياكل الحوكمة التي لم تبين من الداخل بمشاركة السكان أنفسهم. وينبغي أن نشجع على الملكية والمشاركة الكاملتين في تلك العملية، في حين ينبغي أن يأخذ النهج الذي تتبعه المؤسسات الدولية والدول الأعضاء بتلك الحقائق في الاعتبار. وقد تبدو مثل هذه الحجج في البلدان التي يسود فيها السلام فحسب، مجرد مناجاة للذات، ولكنها ليست كذلك حقا ما دامت أرواح الأشخاص ما تزال في خطر.

والهوية الوطنية هي العنصر الثاني المهم، وهي من الأهمية بالقدر ذاته. وتقتضي إدارة التنوع في مجتمعاتنا أن تكون السياسة ذات منظور وطني. وأيا تكن خلافاتنا المحتملة، فإن المواطنة هي العروة التي توحد بيننا. لقد أثارت تجارب التزعة القومية السالبة في السابق شكوكا فيما يتعلق بالاعتداد بالانتماء الوطني والهوية الوطنية. ومع ذلك، فإننا نرى أن الهويات الوطنية قد أصبحت أكثر ضعفا وليست أكثر قوة في جميع أنحاء العالم اليوم. ونتيجة لذلك، فقد تمزقت أوصال الأمم بينما أصبح الانتماء العرقي والإقليمي والديني أمرا سائدا في السياسة. وينبغي أن تشجع النظم الدولية الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني بهدف تعزيز الوحدة الوطنية.

وفي رواندا، فقد كرسنا جهودنا لبناء مؤسسات الحوكمة الخاضعة للمساءلة، فضلا عن الاعتداد مجددا بكرامتنا بوصفنا أمة. ونتيجة لذلك، فقد أصبح الروانديون اليوم بين أكثر شعوب العالم تفاؤلا وتحليا بروح المسؤولية المدنية. وبالنسبة لنا فإن الاستقرار ليس فكرة مجردة، بل هي واقع راسخ في عقول وأفئدة المواطنين والمؤسسات التي بنوها ولا مناص من الحفاظ عليه. ومتى تحقق الاستقرار، سرعان ما اتسع الأفق من مجرد الحد من معدلات الفقر إلى توليد الثروة وبلوغ مستويات أرفع من التنمية البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس كاغامي** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

إننا نمر بمحلة لم يسبق لها مثيل في إحراز التقدم في مجال التنمية البشرية. ويدل النجاح الذي حققه إطار الأهداف الإنمائية للألفية على أن التعاون الدولي لا يزال قويا، غير أننا نود أن نتحقق النتائج المتوقعة بسرعة أكبر. وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإنه يمكننا إذا ما عمل القطاعان العام والخاص معا من أجل زيادة الاستثمار في البحوث العلمية، أن نتطلع إلى مستقبل لا تضطر فيه البلدان إلى الاختيار بين الطاقة الخضراء وتحقيق النمو الاقتصادي.

وإذ نعمل على بناء السلام وتحقيق الرفاه في أفريقيا، فإن هناك أزمات في أماكن أخرى من العالم مثيرة للقلق الشديد. ويبدو أن الجهود المبذولة للتصدي لها ليست ذات أثر يذكر، بل إنها قد تجعل الأمر أكثر سوءا في بعض الحالات.

ولطالما قلل النظام العالمي من أهمية منفعتين عامتين أساسيتين للغاية في النهج الذي يتبعه إزاء حل النزاعات وبناء السلام. وتمثل هاتان في الأمن المادي والهوية الوطنية. فما أفدح التكلفة البشرية حين ينهار الأمن. وحينئذ، تكون المنفعة للمتطرفين والانتهازيين. ويفقد المواطنون الثقة في المؤسسات العامة، ويعمدون إلى تسوية مظالمهم بأنفسهم في الشوارع العامة. ويتعدّر تحقيق المكاسب المستدامة في الحكم الرشيد نتيجة لذلك. ويستغرق بناء نظام سياسي أفضل وقتا طويلا فضلا عن التحلي بالصبر. وليس ثمة سبل مختصرة إلى ذلك. فنحن نتعامل مع أشخاص حقيقيين يشدون التغيير، شريطة

وفي عام ٢٠٠٩، عانى بلدنا من أسوأ الأزمات السياسية في تاريخه. وأدت إلى خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وللأسف الشديد إلى تشتت آلاف الأسر والمزيد من الفقر. يفوق الضرر الناجم عن تلك الأزمة ما يخلفه أي إعصار أو كارثة طبيعية. غير أننا اليوم نستطيع أن نقول إننا قد تجاوزنا الأزمة السياسية.

هندوراس بلد تمارس فيه الديمقراطية كاملة وهناك حرية كاملة في اختيار قاداته. وبالإضافة إلى الديمقراطية النيابية، فإننا نمارس الديمقراطية القائمة على المشاركة. والدليل على ذلك هو الحوار الذي سيؤدي إلى اتفاق بشأن هندوراس سيكون نتيجة الاستماع إلى آراء مختلف قطاعات المجتمع بشأن المسائل المحورية بالنسبة لشعبنا. تشمل خطة "الجميع سعيًا إلى حياة أفضل" أربع ركائز أساسية هي: استعادة السلم، وتوليد الاستثمار وفرص العمل الواسعة النطاق، ودعم الأسر التي تعيش في فقر مدقع، ومكافحة الفساد وتشجيع المزيد من الشفافية في ثقافة شعب هندوراس.

منذ توليت مناصبي قبل ثمانية أشهر، كرّست نفسي بشكل كامل لاستعادة السلم والهدوء والحفاظ عليهما، وإيجاد فرص ذات شروط أكثر إنصافاً للجميع. ونحن بحاجة إلى جلب المزيد من الاستثمار إلى بلدنا لخلق فرص العمل التي سوف تترجم إلى مزيد من الدخل لعائلاتنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، عدلت هندوراس دستورها لكي تنشئ إحدى أفضل المنابر في العالم للاستثمار والعمالة. إنها مبتكرة للغاية. وأشير هنا إلى "منطقة العمالة والتنمية الاقتصادية"، والتي تُعرف اختصاراً بـ "ZEDE".

هذه المنطقة في هندوراس ليست مجرد نموذج آخر لمنطقة تجارة حرة، على غرار ٣٥٠٠ منطقة موجودة بالفعل في العالم. منطقتنا مختلفة لأنها شاملة. إنها منطقة ولاية ذات أربعة أبعاد: قانوني واقتصادي وإداري وسياسي. ومعنى هذا الاختصار بلغة هندوراس هو "القفزة". الأمر الذي يعني التقدم إلى

وعليه، فإن مهمتنا الأساسية في المجتمع الدولي ليست هي إدارة النزاعات، وإنما المساعدة على منع نشوبها وإنهائها. وإذا ما ركزنا على إبقاء السكان آمنين وساعدناهم على توحيد صفوفهم لإيجاد حل لمشاكلهم، فإنه سيكون بوسعنا تحقيق ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد خوان أورلاندو هيرنانديز ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديز ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديز ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس هيرنانديز ألبارادو (تكلم بالإسبانية):** أنا خوان أورلاندو هيرنانديز. ولدت في قرية متواضعة تدعى ريو غراندي، في مقاطعة لامبيرا، وهي منطقة ذات معدلات عالية جداً من عدم المساواة والفقر، على الرغم من أن هذا يتغير الآن، كما هو حال كل البلد. وأنا هنا اليوم بصفتي رئيس هندوراس، البلد الذي يقع في قلب الأمريكيتين. إنه بلد صغير الحجم، ولكن رغبته كبيرة في تحقيق التنمية استناداً إلى الهوية الخاصة به، وشعبه يكافح يومياً للتقدم والتحسّن، ويتطلع إلى ظروف معيشية أفضل.



لقد أحرزنا بعض التقدم، ولكننا ندرك أيضاً أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. على سبيل المثال، كانت هناك زيادة في عدد الهندوراسيين المسافرين إلى الخارج، بما في ذلك هجرة غير عادية للأطفال والفئات الضعيفة من الشباب إلى أمريكا الشمالية، والعديد منهم غير مصحوبين بأشخاص بالغين. هذه الهجرة هي نتيجة للعنف الناجم عن حركة المخدرات عبر أراضينا، والفقر وانعدام الفرص. يجب تكريس اهتمام خاص لهذه الظاهرة، لا سيما في البلدان المسؤولة عن المشكلة إما لأنها تنتج المخدرات أو لأنها السوق التي يتم فيها استهلاك المخدرات. ونحن نرى أن هذه مسؤولية مشتركة. وفي مواجهة الاهتمام الضئيل في حل المشكلة من طرف الجهات التي أنشأها، يجب علينا نحن الهندوراسيون أن نشدد على هذه المسألة في كل منتدى قدر ما نستطيع، لأن علينا أن نتكلم بوضوح وقوة إزاء هذه المسألة.

أراضي هندوراس اليوم هي ساحة معارك رئيسية لحرب ليست حربنا. نحن لم نبدأ هذه الحرب. فاستراتيجياتها تقرر خارج هندوراس، وهي تشمل البلدان المستهلكة للمخدرات في الشمال والبلدان المنتجة للمخدرات في الجنوب. إنها وحش حقيقي - أخطبوط إجرامي متعدد الجنسيات لا يعرف جنسيات أو حدوداً وليس له من وازع أخلاقي، وهو مكرس لتهريب المخدرات والاتجار بها واستهلاكها والتشجيع على طلبها، ولا سيما في المجتمعات الأكثر ثراء.

تدمر المخدرات التي تمر عبر هندوراس وأمريكا الوسطى حياة وسلام شعبنا وشبابنا وأطفالنا ونساءنا. من أولئك الذين يديرون النشاط العابر للحدود وينظمونه داخل أراضينا إلى المواطنين العاديين والأطفال المشاركين كأعوبة بيد تجار المخدرات والمدمنين، الكل يتأثر.

وجميعهم يسير على طريق الالعودة، مما سيمزق مجتمعنا ويدمر الأسر ويفسد المسؤولين ويقوض المؤسسات. وأدعو

الأمم. وفي هندوراس، ستساعدنا هذه المنطقة في القيام بقفزة إلى الأمام نحو تحقيق المزيد من الرفاه. وبدلاً من الانضمام إلى سباق نحو القاع، قررت هندوراس أن تنافس صعوداً، مرحبة بالاستثمارات العالمية من خلال ولاية قضائية خاصة على أعلى مستوى لتوظيف القوى العاملة الأكثر إنتاجية وربحية في موقع ملائم بدرجة عالية في قلب الأمريكيتين، يربط بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي.

ومن الناحية القانونية، تتيح "ZEDE" نظام القانون العام، مع التحكيم الإلزامي والقضاة الدوليين. ومن الناحية الاقتصادية، نحن قادرون على المنافسة في سوق مفتوحة، مع مجموعة من اللوائح البسيطة المرنة، وحوافز مغرية ومستدامة من أجل إيجاد فرص العمل الجيدة في ظل ظروف لاثقة. ومن الناحية الإدارية، تتيح "ZEDE" بنية تقنية وغير سياسية من دون عقبات بيروقراطية لتتصف بالفعالية بالنسبة للشركات التي يجب أن تعمل بسرعة الأسواق والتكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين، ومع الضمانات الكاملة بالشفافية والأمن ضمن نطاق سيادة القانون. وأخيراً فإننا، من أجل اجتذاب الاستثمار طويل الأجل وضمان فرص العمل الجيد، نكفل الاستقرار السياسي والشفافية القائمين على المعاهدات والاتفاقات الدولية، بدعم من لجنة دولية مؤلفة من ٢١ من الأمناء لضمان الامتثال لأفضل الممارسات من أجل العمال والمستثمرين. وأدعو الجميع لاكتشاف الفرصة العظيمة التي تقدمها هندوراس إلى العالم.

كما أنشأنا أيضاً نموذجاً تشاركياً من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، برؤوس أموال مختلطة - بعبارة أخرى شركات بين القطاعين العام والخاص. ونحن بصدد بناء ممر لوجستي بين المحيطات يربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، مما يسمح لنا بنقل الشحنات بين المحيطين في أقل من ست ساعات - وأكرر، في أقل من ست ساعات. ونأمل في الحصول على ما لا يقل عن ٥ في المائة من الطلب على نقل السلع من محيط إلى آخر.

وتوقعاتها وتمويلها. وقد دعا الرئيس أوباما هذا الصباح إلى وحدة من هذا القبيل في مكافحة الأصوليين المتطرفين. وأود أن أطرح سؤالاً: ما الفرق بين آثار الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الأصوليون المتطرفون، وآثار الأعمال الإرهابية التي يرتكبها من يتاجرون بالمخدرات؟ ما الفرق؟

إن المجتمع الدولي اليوم يناقش ما يحدث في مناطق أخرى من العالم عندما يتم تشريد الأطفال والشباب والأسر جراء الحرب والعنف، وعلى أيدي المتطرفين الأصوليين. ونحن كدولة ندين أيضاً جميع تلك الحالات. إننا ندينها بطبيعة الحال. ومع ذلك، فلا يذكر سوى القليل عن الآلاف من الأسر التي تعيش في الثلث الشمالي لأمريكا الوسطى. لا أريد الاعتقاد بأن هذه المسألة ستغيب ببساطة عن البال. ولا يمكننا كبشر أن نسمح بحدوث ذلك. وأود مرة أخرى أن أطرح سؤالاً على الجمعية: ما الفرق بين من شردهم العنف في المناطق الأخرى، ومن شردهم العنف الذي يرتكبه تجار المخدرات والمجرمون عبر الحدود الوطنية؟ ما الفرق؟

أحد الفروق هو أن أولئك المشردين - آلاف الأسر والأطفال - جاءوا يطرقون أبواب الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن كمنطقة، لا يمكننا أن نستمر في تجاهل هذه المأساة الإنسانية، التي تؤثر على الآلاف من أبناء أمريكا الوسطى، ولا سيما القصر المهاجرين غير المصحوبين بأحد، الذين كانوا - في طريقهم إلى الولايات المتحدة - ضحايا العنف، والجريمة عبر الوطنية، والاعتصاب، والاتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء. لقد لقي العديد منهم حتفه أو احتفى في الصحراء. ولا يمكننا أن ننسى ذلك، فهؤلاء الأطفال يستحقون أن تتم معاملتهم بكرامة واحترام. إنهم ضحايا أبرياء. إننا نتكلم عن أطفال أبرياء تماماً كأطفالنا وأحفادنا. إنهم ضعفاء.

وأود إبلاغ الجمعية بأن الأمين العام تكرم بالأمس بالموافقة على أن أتقدم إليه، إلى جانب وزراء من غواتيمالا

الأعضاء إلى أن يطرحوا هذا السؤال على أنفسهم: من هم الجناة الحقيقيون في دورة الموت وسوء الحظ والحزن والكفاح والدم والآلام هاته؟ إنهم ليسوا مواطني هندوراس، يمكنني أنؤكد ذلك للجمعية العامة.

وفي منتدى من هذا القبيل، نحتاج إلى الاتفاق على الخطوط العريضة الأساسية للمسألة والوقائع. وفي خضم الأزمة ودون التوصل إلى استنتاجات مفيدة أو ملموسة، فإننا لن نستطيع التقدم بمقترحات استناداً إلى إضفاء الطابع القانوني على الإنتاج والاستهلاك من ناحية، وإلى شن حرب لا هوادة فيها على الاتجار بالمخدرات واستخدامها استخداماً غير مشروع، على جميع الجبهات، بصرف النظر عن التكلفة، من جهة أخرى. وإنني أتساءل وأدعو الأعضاء إلى أن يسألوا أنفسهم: من هم الضحايا الحقيقيون لهذه المأساة؟ الضحايا هم جميع من لا يمكنهم العيش في سلام في المجتمع الحديث، وكذلك من لا يمكنهم العيش في المجتمع دون تعاطي المخدرات. المجتمع نفسه ضحية، حيث لا يستطيع أن ينظم جهوده وأن يدير موارده بطريقة رشيدة من أجل تهيئة فرص جديدة.

ومن الناحية العملية، لا تنتج هندوراس مخدرات ولا تستهلكها. إننا بلد عبور. وللأسف، فإننا لا نوفر سوى ميدان القتال والقتلى. إننا نوفر الموارد لمكافحة عبور المخدرات لأراضينا، وهي موارد يمنعنا من الاستثمار فيها تعاملنا مع ما لدينا من مشاكل وتحديات في مجال التنمية. وأكرر: إننا غير مسؤولين عن الحرب.

وأعتقد أن الوقت قد حان للقيام بما يتعين علينا القيام به، وهو احترام حقوق الإنسان؛ واتباع ما يدلنا عليه الخبراء وحسن السليم؛ ومقاومة المشكلة من جذورها، بصورة نهائية؛ والقيام بذلك معاً وفي جميع أنحاء المنطقة المتضررة. يجب أن ننشئ قوة متعددة الجنسيات قادرة على التعامل بنجاح مع ظاهرة عابرة للحدود الوطنية من حيث تنظيمها وسوقها

لشعوبنا في أمريكا الوسطى؟ ما الذي ينبغي أن يتوقعه أطفال هندوراس وآبائهم وأمهاهم، في أمريكا الوسطى؟

وبالنظر إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هندوراس، فقد تعلمنا أن نعتبر كل أزمة فرصة، وتتبع حكومتي التعليم المسيحية الخاصة بالتضامن والصالح العام. إننا نشجع برنامجا طموحا جدا يسمى "حياة أفضل"، نقوم من خلاله بإحداث تغييرات بسيطة ونعمل على حل مشاكل كبيرة. ويسرنى أن ألاحظ الآن أن بعض أصحاب أكبر الثروات يشجعون أيضا على التضامن. فلنتساءل الآن جميعا: كم من المال يكفي الإنسان ليشعر بالرضا؟

(تكلم بالإنكليزية)

كم من المال يكفي؟

(تكلم بالإسبانية)

لقد قرأنا قبل بضعة أيام عن عمل إنساني يضطلع به أحد أغني الرجال في العالم، السيد بيل غيتس، الذي يسعى من خلال مؤسسته إلى "حياة أفضل" فيما يتعلق بصحة الآلاف من الأسر الفقيرة عن طريق تشجيع البحوث العلمية في تصميمات جديدة لنظم الصرف الصحي الأساسية. وأعتقد أن السيد بيل غيتس قد خلص إلى إجابة على السؤال.

(تكلم بالإنكليزية)

كم من المال يكفي؟

(تكلم بالإسبانية)

ونحن إذ نعمل بشأن نفس المسألة، أود أن أعتنم هذه الفرصة، بإذن من الجمعية، لدعوة السيد بيل غيتس، أحد مواطني العالم، إلى بلدي للعمل في هذا المسعى المشترك.

من المشجع للغاية عدم سعي بعض أغني الناس في العالم لنيل إكسير الحياة، أو محاولتهم إرسال رحلات للكواكب

والسلفادور، بخطة التحالف من أجل تحقيق الرخاء في منطقة المثلث الشمالي، التي ترسم خارطة مبادرة لتقديم الدعم وهيئة الفرص لكي يتمكن أبناء بلدنا من الوقوف جنبا إلى جنب متضامنين مع الجميع في المنطقة - وأكرر، الجميع، لأن هذه القضية هي مسؤوليتنا المشتركة.

وهناك جزء هام من حل مشكلة هجرة الأطفال يتمثل في خلق فرص عمل لوالديهم هناك، في أمريكا الوسطى، وتحسين الظروف الأمنية للشباب هناك أيضا في أمريكا الوسطى. فكلتا المسألتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالسياسات التجارية للولايات المتحدة. إننا لا نطلب المساعدة المالية أو عملا خيريا. فما نطلبه هو معاملة تجارية عادلة ومنصفة كالممنوحة بالفعل لبلدان أخرى في العالم. إن ما ننشده هو الوظائف وخلق فرص العمل. وتؤيد هندوراس الجهود الرامية إلى توحيد العالم في سلام وازدهار من خلال التجارة العادلة، وتحسين فرص الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية. وفي إطار تلك الرؤية، وفي سياق المفاوضات الراهنة، فإننا نطالب بأن تتلقى هندوراس وأمريكا الوسطى نفس المعاملة التجارية التي تتلقاها البلدان الآسيوية، حتى يتسنى لنا المنافسة.

ولكي أكون صريحا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تعريفات جمركية تفضيلية وقواعد منشأ إلى بلدان أخرى، تاركة هندوراس وأمريكا الوسطى لما من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الآلاف من فرص العمل في منطقتنا، وما من شأنه أن يؤدي إلى عبور المزيد من الأطفال للحدود بصورة غير قانونية. وأقول للرئيس أوباما، والكونغرس، وشعب أمريكا الشمالية، وسكان العالم: إن هندوراس ملتزمة بحل مسألة هجرة الأطفال، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وبالنظر إلى عزمنا، من الواضح أن الكثير منهم على علم بذلك. ولكن إن لم تكن هناك درجة معقولة من الاتساق في السياسات التجارية لبلداننا، كشركاء، فما هي الرسالة الحقيقية الموجهة

يضران بصحة النساء والأطفال ويقتلان ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم سنويا وفقا لمنظمة الصحة العالمية. وفي أمريكا الوسطى وحدها، يموت نحو ٣٥ ٠٠٠ شخص كل عام من دخان الخشب المنبعث من مواقد الطهي القذرة. ومع كل فرن مُراع للبيئة ونظيف يتم تركيبه فإننا نساهم بتحقيق منفعة لبقية البشرية وذلك بحماية ١٥ شجرة متوسطة الحجم في كل عام، مما يساعد على حماية البيئة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على مبادرة وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة، هيلاري كلينتن، المعنونة ”التحالف العالمي من أجل أفران طهي نظيفة“، التي تهدف إلى توفير مواقد نظيفة لـ ١٠٠ مليون أسرة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر رؤية السيدة كلينتن، ونعمل جاهدين على تنفيذها.

عند مجيء الرؤساء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنهم غالباً ما يعدون الخطابات التي يعتبرونها الأنسب والأدق لتناسب المقام الرفيع لهذا المنتدى العظيم، ولكن فيما عدا الكلمات ذاتها، فإن الرسالة التي أود نقلها هي أن أهم شيء بالنسبة لنا أن نُقبَل جميعاً بوصفنا مواطنين في العالم علينا الواجب عينه وهو الكفاح والدفاع عن أرضنا، وأسرنا وكوكبنا، ولنا الحق ذاته في التطلع إلى حياة أفضل. والأمر الحيوي هو الدعم المقدم من الذين يملكون الكثير لأولئك الذين يملكون القليل جدا. إذا أمكن لرسالتي أن تصل اليوم وتحرك البعض ليتخذوا إجراءات، فإنني أعتقد أن قدومنا إلى هنا يستحق العناء. وأود أن أذكر الجمعية أنه إذا كنا جزءاً من المنتدى الأكبر في العالم، فذلك لأننا نعتبر أنفسنا مواطني العالم، وبشرنا لنا نفس القدر من الكرامة، وبالتالي، فإننا جميعاً، وكل فرد منا، متساوون. إن هندوراس تخرز تقدماً، وهندوراس تتغير، وهندوراس تحيي الجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى للتو.

الأخرى بينما يفنى إخواننا على هذا الكوكب. بل على النقيض من ذلك، فإنهم يدركون مشاكل أشقائهم الفقراء. ويجري ذلك في العديد من البلدان، بما في ذلك هندوراس حيث انضم العديد من رجال الأعمال الطيبين للعمل ضمن برنامجنا المعنون ”من أجل حياة أفضل“، وهم يتحلون بالمسؤولية الاجتماعية من خلال إحداث فرص العمل. وهذا هو جوهر الأمر كله، أي التضامن والمسؤولية الاجتماعية، لا المسؤولية الاجتماعية العاطفية. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من كلام البابا فرانسيس، وهو مواطن من العالم، أمل أن تلقى كلماته صدًى في آذاننا.

”لم أر قط حافلة الرحيل تتبع موكب جنازة، ولكن ثمة كثر يمكن أن نحمله معنا، كثر لا يمكن لأي أحد أن يأخذه منا - لا يتمثل في الأشياء التي احتفظنا بها لأنفسنا، بل فيما قدمناه للآخرين“.

ينبغي أن نفكر في ذلك وتندبر تلك الكلمات. يعيش في هندوراس ٤٣ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو مبلغ لا يكفي لسد الاحتياجات الغذائية الأساسية لشخص واحد. وهذا هو السبب في بذلنا جهداً أساسياً للاستجابة لاحتياجات الناس عن طريق برنامج ”نحو حياة أفضل“، وبالتالي تمكينهم من العيش بكرامة. إن برنامج ”من أجل حياة أفضل“ مصمم للاستجابة لاحتياجات ٨٣٥ ٠٠٠ أسرة، تحصل على المساعدة لتحسين مساكنها، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على مياه الشرب والنظام الصحي الأساسي، وعلى أسقف فوق رؤوسهم وأرضية تحت أقدامهم توفر عيشاً كريماً لهم، وعلى حدائق أسرية ودعم مالي لضمان التحاق الأطفال بالمدارس، وتحسين الرعاية الصحية وتغيير الظروف المعيشية من أجل تحقيق حياة أفضل.

وتتضمن التحسينات السكنية التي نقوم بها استخدام أفران نظيفة، والحد من استهلاك الحطب والدخان اللذين

برنامج عمل الأداء الموحد المتكامل، استنادا إلى نجاح التنفيذ على الصعيد الوطني. وإنه لفخر لي الإشارة هنا إلى أننا افتتحنا مبنى الأمم المتحدة للبيئة، في أجمل جزء من عاصمة الجبل الأسود، بودغوريكا، خلال شهر آذار/مارس، ليستضيف جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وليوفر أفضل الظروف الممكنة لعملها ولتنفيذها لمفهوم الأداء الموحد.

إنني أرى في هذا المشروع أداة قوية لشراكة يعول عليها بالنسبة للجبل الأسود في تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

لن يبرح الجبل الأسود، بوصفه عضوا في مجلس حقوق الإنسان، يؤيد بشكل كامل إدماج أبعاد حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، وزيادة تعزيز الدور الذي يؤديه المجلس في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، مع الحفاظ على الطابع العالمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان واستقلال نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تتمثل الأولوية الرئيسية، في نهجنا، في تعزيز حقوق الفئات الضعيفة - الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية - وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

يمكن كفالة إرساء السلام والاستقرار، بوصفهما شرطين مسبقين لتحقيق التنمية في أجواء من الازدهار، من خلال الممارسة الإيجابية في إطار المنظمات الدولية العالمية، وفي الأمم المتحدة بشكل أساسي، واتباع كل بلد لنهج بناء في مجال السياسات الإقليمية، والالتزام بالتعاون على أساس حسن الجوار. لذا يعزز الجبل الأسود بقوة هذا النهج في العلاقات الثنائية والمبادرات الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. ونحن على يقين بأن نجاح الجبل الأسود في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يمثل إسهاما كبيرا في استقرار منطقة البلقان الأوسع نطاقا وفتح آفاق التنمية فيها.

يؤيد الجبل الأسود بقوة الجهود العالمية صوب نزع السلاح وعدم الانتشار. صدقنا، هذا العام، على معاهدة تجارة

اصطُحَب السيد خوان أورلاندو هيرانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطُحَب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، في الأمم المتحدة وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس فويانوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري الكبير للجهود التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون في مجال تعزيز وتحقيق السلام والأمن والازدهار في العالم. كما أود أن أنوه بعمل السيد جون ويليام آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، وأن أعرب عن أطيب التمنيات للرئيس كوتيسا على قيادته للجمعية في دورتها التاسعة والستين، وأود التأكيد على رغبة الجبل الأسود في التعاون الكامل معه لتأدية واجباته الهامة. وإنني أشدد على أهمية الموضوع الذي تتناوله الدورة الحالية، حيث إنه وثيق الصلة بالجهود التي نبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب حلول عام ٢٠١٥.

لا يزال الجبل الأسود أكثر من أي وقت مضى، ملتزما بنظام فعال متعدد الأطراف، يستند إلى أمم متحدة قوية. ويلتزم الجبل الأسود، بوصفه عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، بمواصلة الإسهام في تعزيز المنظمة وبناء نظام فعال ومتكامل يشجع على احترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون، عند إعداد وتنفيذ الاستجابات العالمية للتحديات العالمية. وفي هذا الصدد، سنواصل تقديم الدعم لعملية الإصلاح العامة، والاتساق على نطاق المنظومة، فضلا عن

ويشجع الجبل الأسود بقوة سياسة للتنمية المستدامة، وتماشيا مع مشاركتنا النشطة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، نحن ملتزمون بمواصلة الإسهام في وضع إطار إنمائي تحولي وطموح لما بعد عام ٢٠١٥. وأعتقد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تستند إلى نهج يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وحيث تكفل التنمية البشرية حقا عدم إهمال أي شخص. يجب أن يكون القضاء على الفقر وتحقيق الازدهار المستدام لما فيه مصلحة جميع الشعوب وكوكب الأرض هو الهدف الأسمى وأن يسترشد بهما في تصميم خطة إنمائية تحولية.

نحن نؤيد بقوة رسالة الأمم المتحدة الهامة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتنمية البشرية، التي تؤكد القيم الإنسانية الأساسية. نحن فخورون بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اختار، قبل أسبوعين، الجبل الأسود لاستضافة عرض تقرير التنمية البشرية لمنطقتي جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى لهذا العام. نحن نرى في هذا اعترافا بالتقدم الذي أحرزه الجبل الأسود، وتأكيدها على التنمية البشرية، ودليلا على شراكة يعول عليها بين الجبل الأسود والأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن للأمم المتحدة شريكا مسؤولا في الجبل الأسود، الذي سوف يواصل الترويج للأهداف والقيم التي يعززها الميثاق ويعمل على تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فيليب فويانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

الأسلحة، لنصبح بذلك البلد الرابع والأربعين الذي يصدق على المعاهدة. ويمثل تصديقنا إسهاما صوب بدء نفاذ تلك المعاهدة التاريخية، وكذلك دليلا على التزامنا الراسخ نحو تجارة الأسلحة بشكل مسؤول على الصعيد العالمي.

تشكل التزاعات المفتوحة والمجمدة، من أوكرانيا إلى أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، تهديدا للاستقرار العالمي الدائم. ومما يثير القلق البالغ أن تصاعد العنف يسفر عادة عن كوارث إنسانية وعن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونؤيد تأييدا كاملا الدعوة إلى وضع حد فوري للعنف وإجراء حوار سياسي من شأنه أن يؤدي إلى التوصل لحل وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة وأنشطة المجتمع الدولي أن تركز بشكل أقوى على تحسين الاستفادة من التدابير الوقائية. بموجب الفصل السادس من الميثاق، مع التركيز بوجه خاص على الوساطة بوصفها أداة فعالة جدا من حيث التكلفة لمنع نشوب التزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الجبل الأسود القوي بالمسؤولية عن الحماية باعتبارها مسألة ذات أولوية وطنية. ويرحب الجبل الأسود بالمبادرة الفرنسية الرامية إلى وضع مدونة سلوك بشأن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، ويظل حريصا على وضع ذلك المقترح موضع التنفيذ.

تكتسي سيادة القانون وحماية المدنيين في بعثات حفظ السلام أهمية خاصة، نحن نؤيد التنفيذ المتسق لولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحن على استعداد للمساهمة فيه. للأسف، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا هائلا للسلم والأمن الدوليين، كما يتضح من الأحداث الجارية في الشرق الأوسط. وأرى أنه من الضروري تكثيف الجهود المبذولة على جميع المستويات في مجال منع الإرهاب، وفقا للصكوك الدولية واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.